مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٣٠ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لبلنسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سوبرغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة (S/2002/1179)

02-65454 (A)
0265454

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتورويا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي اغتباط وفد بوروندي واعتزازه أن يراكم يا سيدي تترأسون المجلس اليوم. فالكاميرون بلد شقيق ملتزم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة ومتعلق بالمثل العليا المتمثلة في سلام منطقة وسط أفريقيا وأمنها.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بلغاريا على ما أبدته من روح قيادية خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به صباح اليوم السيد رودلف أدادا، الوزير في جمهورية الكونغو، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ويحتاج وسط أفريقيا إلى السلام والأمن. ويشهد بذلك مجلس الأمن أكثر من أي هيئة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، حيث أنه يتناول بانتظام مسألة الصراعات التي تواجه جميع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية تقريبا.

وقد أنشأ الأمين العام في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢، استجابة لرغبة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٧ باء، لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. فأضيفت هذه اللجنة إلى مكاتب ممثلي الأمين العام في بلداننا، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر البرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة الاستشارية في تعزيز السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا عن طريق تدابير بناء الثقة وفرض القيود على الأسلحة.

وقد ثبت أن تلك اللجنة ذات قيمة لا تقدر لبلداننا، وخاصة لأنها تشكل مركز تنسيق للاجتماعات والمناقشات التي تعقد فيما بين السلطات والخبراء من هذه المنطقة دون الإقليمية بهدف إيجاد الطرق والوسائل لتحقيق الاستقرار في دولنا من خلال التعاون، الذي لا يقتصر على مجال السلام والأمن فحسب، بل يتعلق أيضا بمجالات حقوق الإنسان والأخذ بأسباب الديمقراطية والحكم الرشيد.

وبدون الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة ومختلف أنواع الدعم التي تتيحها اللجنة الاستشارية للدول الأعضاء، لم يكن في الإمكان المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات سعيا لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على النحو الذي أجملته حكومة جمهورية الكاميرون باسم الجماعة في دورة الجمعية العامة الحادية والأربعين.

ولا أريد أن أستعرض الاستنتاجات التي خلصت إليها شتى المؤتمرات والحلقات الدراسية التي جرى تنظيمها منذ إنشاء اللجنة الاستشارية، ولكني أود أن أشير إلى القرارات الرئيسية التي اتُخذت برعايتها، والتي يشكل تنفيذها بشكل فعال تحديا أمام منطقتنا دون الإقليمية، إذا أردنا حقا بناء السلام واستعادته في وسط أفريقيا.

وتشمل هذه القرارات اعتماد ميثاق عدم الاعتداء بين بلدان الجماعة التسعة في عام ١٩٩٦؛ وإقامة نظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا؛ وإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ في ياوندي، الذي وقع رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتفاقا بشأنه في مالابو، بغينيا الاستوائية، في ٢٥ حزيران/يونية ٢٠٠٠؛ وإنشاء مركز لحقوق الإنسان

والديمقراطية على الصعيد دون الإقليمي في وسط أفريقيا؛ وإنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا.

ومن شأن الصكوك القانونية لمنظومة الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة بالجماعة ونتائج مختلف المؤتمرات والحلقات الدراسية أن تمكننا الآن من الحصول على نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ومن وجهة نظر وفدي، فإن مجالات الاهتمام التي تتطلب اهتماما خاصا من دولنا ودعما من الأمم المتحدة في وقت تسير فيه عمليات السلام المشجعة على قدم وساق في مختلف البلدان التي تواجه صراعات في وسط أفريقيا يمكن تلخيصها تحت البنود الثلاثة التالية: مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم؛ واستعادة الثقة فيما بين بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية.

وقد عولجت مسألة مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة في أفريقيا الوسطى في ندوتين انعقدتا على الصعيد دون الإقليمي: الندوة الرفيعة المستوى دون الإقليمية المعنية بدراسة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، المعقودة في ياوندي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، والمؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع في وسط أفريقيا، المعقود في نجامينا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتخطط اللجنة الاستشارية الدائمة، في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦، عقد ندوة حول تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١، وحلقة عمل حول سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وآلية الإبلاغ عن النفقات العسكرية. وبورندي مستعدة لتقديم مساهمتها أثناء هذه الندوة.

وهذه الأسلحة المتداولة في منطقتنا، نتيجة لوجود جيوش بأكملها ومتمردين يتجولون فيها، ووجود مجموعات مسلحة غير خاضعة للسيطرة، بما فيها المجموعات التي تتواجد أحيانا في مخيمات اللاجئين – تسهم في تغذية الصراعات وإخضاع المدنيين لأعمال الإرهاب العمياء وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية. كما أن الدمار الذي تسببه الألغام الأرضية المضادة للأفراد في وسط أفريقيا مصدر قلق مستمر. وقد انضمت بلداننا إلى اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال أو تكديس أو إنتاج أو نقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها.

ثانيا، بالنسبة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، تتضمن جميع عمليات السلام الجارية في بلدان وسط أفريقيا برنامجا لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهي عملية من أكثر عناصر عمليات السلام حساسية. وسواء كان ذلك في أنغولا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بوروندي أو جمهورية الكونغو أو جمهورية وسط أفريقيا أو رواندا أو تشاد، يتطلب الانتقال من المجابهة المسلحة إلى بناء السلام تفكيرا واضحا وقيادة حقيقية ملتزمة بالسلام وتملك رؤية لمستقبل دولنا وشعوبنا. والدعم السياسي والفني من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره مسألة حاسمة في هذه المرحلة. وستضع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المسألة على المحك، حيث يتنافس عشرات الآلاف من أعضاء المجموعات المسلحة وأعضاء المليشيات مع عشرات الآلاف من قوات الدولة. لحسن الحظ، تشير كل الدلائل إلى أن سحب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية،

الجاري الآن، سيؤدي إلى تحييد هذه المجموعات المسلحة وفقا لأحكام اتفاق لوساكا.

ولتحقيق هذه الغاية، أرحب بوجود برنامج متعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يخطط البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لتمويله بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٦ لمنفعة وسط أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجود السيد إمانويل مبي بيننا، وأرحب من خلاله بالدور الإيجابي جدا الذي قام به البنك الدولي في منطقتنا دون الإقليمية، وفي بوروندي على وجه الخصوص، حيث يعتبر السيد مبي رسولا للسلام إلى جانب الوسطاء الذين يعملون من أجل السلام في بوروندي.

ثالثا، بالنسبة لاستعادة الثقة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، وإن كان بوسعي الاعتراف العلني، فإنني أقول إن بلدان وسط أفريقيا هَمشَّت نفسها من خلال انعدام الثقة المتبادل فيما بينها ومن خلال بطء بعض القادة السياسيين في إدراك أن الشعب يستحق الاحترام. ونتيجة لعدم احترام المواطنين، شهدت المنطقة إحدى أسوأ عمليات إبادة الأجناس في هذا القرن وأقسى الدكتاتوريين في تاريخ القارة الأفريقية.

يتعين أن تتطور دولنا مع الزمن. وعملية التطبيع الجارية في منطقتنا دون الإقليمية ينبغي أن تسفر عن مصالحة وطنية داخل كل بلد وسلام على الحدود وعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى بيوتهم وعن تنمية متكاملة لاقتصاداتنا، بما في ذلك استخدام موارد وسط أفريقيا الطبيعية الهائلة استخداما سليما وشفافا من أجل رفاه شعوبنا. ولهذا السبب تؤمن حكومة بوروندي أنه ربما قد حان الوقت للبدء في إجراء المشاورات الضرورية في معرض الإعداد لمؤتمر عالمي معني بالسلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحن نطلب من الأمم المتحدة أن تساعد في الجهود التي تبذل لتنشيط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك الجزء من أفريقيا، والعمل على تحقيق الاستقرار، بتطبيق نظام فعال للدبلوماسية الوقائية وآلية إنذار مبكر وذلك حتى لا تتكرر المآسي التي اكتنفت منطقتنا دون الإقليمية. وربما أصبح ينبغي لنا أخيرا أن نفكر في إنشاء آلية مراقبة إقليمية لمكافحة إبادة الأجناس في وسط أفريقيا.

وسيجري توضيح جميع هذه الأفكار متى صمتت المدافع، ومتى بدأ تنفيذ قرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومتى تم إحياء اتفاقات السلام والمصالحة الوطنية والاتفاقات الثنائية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاتفاقات المعقودة على مستوى المنطقة دون الإقليمية للتعاون الاقتصادي وإعادة الإدماج، وإعادة صياغتها وتنفيذها واحترامها حقا من جانب جميع الموقعين عليها لمنفعة شعوبنا ودولنا.

ولفهم المناخ السائد في المناطق على نحو أفضل، نشجع القيام بزيارات مثل زيارة مجلس الأمن لمنطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو ٢٠٠١ وأيار/مايو ٢٠٠٢.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل تشاد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاتغويلنوجي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): لأسباب تتعلق بالجدول، لم يتمكن السيد ماهامات صالح أنديف، وزير الشؤون الخارجية ووزير التكامل الأفريقي، من المشاركة في هذا النقاش المفتوح حول وسط أفريقيا. ومع ذلك، فإنه قدم اعتذاره وعهد إليّ بتقديم الرسالة التالية إلى المجلس.

''بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئ رئيس مجلس الأمن بمناسبة توليه رئاسة المجلس ومبادرته التي تستحق الثناء بتنظيم مناقشة علنية للمجلس بشأن وسط أفريقيا.

''وبوصفكم سيادة الرئيس من أبناء المنطقة لوسط أفريقيا دون الإقليمية، فأنتم تعرفون أفضل من أي شخص آخر جميع مشاكل الأمن والسلام والتنمية التي تحدق بوسط أفريقيا، وهي مع ذلك معروفة بأنها واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا بثرواتها الطبيعية ومواردها وإمكاناتها المتنوعة للتنمية.

''إن مبادرتكم لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن هي مصدر فخر لأفريقيا بأسرها، خاصة دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

''سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن استرعي انتباهكم وانتباه زملائكم أعضاء مجلس الأمن إلى الحالة السائدة بين بلدين متجاورين وشقيقين، جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أشير إلى أن هذه الحالة تتطور في الاتجاه السليم صوب السلم والأمن.

''وهذا التطور الحسن هو أساسا من ثمار مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في ليبرفيل، غابون.

''وحكومة تشاد، قد بدأت من جانبها، في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة ذلك. وبهذا، فقد بدأت في الاتصال ببلدان صديقة، وفي إحدى الحالات، وصلت المباحثات إلى مرحلة متقدمة، بغية إيجاد حل لنفي السيد بوزيز الذي يحاول الحصول على ملاذ في تشاد.

''والالتزامات الأخرى التي تعهدنا بها في ليبرفيل، بما في ذلك الالتزامات على المستويين الأمني والعسكري سنحترمها وننفذها، بالتعاون مع جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بالتعاون الثنائي.

''وأود أن أغتنم هذه الفرصة للمناقشة العلنية لكي أشيد بحرارة بالسلطات الغابونية العليا وبغابون حكومة وشعبا للإسهام دون كلل في إحلال السلام على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسأذكر مثالين حديثين. رأينا مؤخرا عمل لجنة التحقق في تقييم الحالة السائدة على الحدود بين شمال تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي رعتها غابون وأوصلتها إلى نهايتها. والآن نرى مؤتمر قمة رؤساء الدول مخصصا لنفس المشكلة، وتستضيفه غابون.

''وأود أيضاً أن أشكر السلطات في بلدان المنطقة دون الإقليمية وسلطات مالي، التي وافقت على إرسال وحدات عسكرية لتكون جزءا من قوة يتراوح قوامها بين ٣٠٠ و ٣٥٠ فردا، كما قرر مؤتمر قمة ليبرفيل.

''ولن يكتمل السلم ويتم ضمان الأمن على حدود هذين البلدين إلا إذا أصبحت جميع التزامات مؤتمر قمة ليبرفيل حقائق. وهذا هو السبب، سيدي الرئيس في مناشدتي لمؤسستكم، مجلس الأمن، والمجتمع الدولي مساعدة جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لكي تستطيعا البناء على السبل الضرورية لتنفيذ 'التزامات ليبرفيل'.

”وقد حققت الأمم المتحدة بالفعل، وما زالت تحقق، الكثير لوقف الصراعات ولبناء السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا. ولكن، ما دامت الحالات التي تهدد السلم والأمن قائمة في المنطقة دون الإقليمية، ستواصل الدول المعنية اللجوء إليكم سيادة الرئيس وإلى مؤسستكم، مجلس الأمن، للحصول على المساعدة لإيجاد حلول دائمة قادرة على جلب الأمل لشعوب وسط أفريقيا“.

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على إعطائي الإذن بنقل هذه الرسالة. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أضيف أنني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به السيد رودولف أدادا، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو، الذي تكلم بالنيابة عن الجماعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أمادو كيبه المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيبه (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي يا سيدي، أن أنقل إليكم شكر معالي السيد أمارا إيسي، الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي، على دعوتكم التي تكرمتم بإرسالها له للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة. وهو يأسف شديد الأسف لعدم استطاعته الحضور إلى نيويورك بسبب التزامات مسبقة. ولذلك طلب مني أن أمثله أثناء هذه المداولات.

سيدي الرئيس، أود أن أنقل إليكم ومن خلالكم إلى بلدكم، الكاميرون، تهانينا القلبية بتوليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن الاتحاد الأفريقي يرحب بهذه المناقشة ونحن نؤيده تماما، لأن الاتحاد يؤمن بأن هذه هي الخطوة الأولى في سلسلة اجتماعات قادمة بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية حول أمور السلم والأمن. وتتوافق هذه المناقشة مباشرة مع أهداف الفريق العامل المعني بأفريقيا الذي أنشأه المجلس برئاسة السفير جاغديش كونجول.

وتأتي هذه المناقشة في حينها، حيث أن المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا ما فتئت تبذل قصارى جهدها لنزع فتيل التوترات وإعادة العلاقات الطبيعية فيما بين أعضائها، وقررت نشر قوة مراقبة دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولة،ضمن أمور أخرى، عن الأمن على الحدود المشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويأتي اعتماد البيان الرئاسي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الوارد في الوثيقة S/PRST/2002/28، التي ذكر فيها مجلس الأمن أنه يدعم نشر قوة مراقبة دولية، شهادة بليغة على ما تستطيع أن تفعله الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سويا في مجال منع الصراعات، وإدارتها وتسويتها.

والذي نعتقد أنه حيوي في هذه الشراكة هو مبدأ المسؤولية المشتركة — أو المشاركة في تحمل العبء — في عمليات حفظ السلام. وينبغي ألا تعطي الأمم المتحدة الانطباع بأنها تتخلى عن مسؤوليتها الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا المبدأ أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى في وسط أفريقيا. ونحن في هذه الشراكة، نحتاج لأن نرى إلى أي مدى يمكن لمجلس الأمن أن يحل محل الآليات الإقليمية ودون الإقليمية بأسرع وقت ممكن وبنفس الفعالية إذا ما أصبحت الحدود المالية والسوقية لهذه العمليات لا تسمح لتلك الآليات بأن تتم عمليات حفظ السلام التي بدأتها.

إن الالتزام المتزايد في حزمه من رؤساء الدول الأفريقية بجعل آليات منع المنازعات وإدارتها وحلها في القارة الأفريقية أكثر فعالية وأقدر على العمل، يتضح في إقرار الدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد المعقودة في ديربان،

جنوب أفريقيا، للبروتوكول الذي ينشئ مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. ويعرف هذا البروتوكول الآليات دون الإقليمية لإدارة الصراع بوصفها جزءا لا يتجزأ من الآلية القارية، التي عليها المسؤولية الأولى لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وهدف العلاقة الهيكلية بين الآلية القارية والآليات دون الإقليمية هو، أولا وقبل كل شيء، تحقيق الانسجام وتنسيق أنشطة الآليات دون الإقليمية فيما يتعلق بالسلم والأمن والاستقرار وثانيا، لضمان شراكة حقيقية بين الآليات دون الإقليمية ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في إطار ولاية هذا الأخير.

إن أفريقيا الوسطى مزقتها لعقود صراعات من كل نوع. وعدم الاستقرار الحاد هذا هدد بالخطر دائما الجهود الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من إمكانيات المنطقة الهائلة. وأفريقيا الوسطى، إذ تعي كون السلم والاستقرار السياسي متطلبين أساسيين للتنمية، أنشأت عدة أطر وآليات للتعاون الإقليمي من أجل السلام، والأمن، والتكامل الاقتصادي والتنمية.

والاتحاد الأفريقي - الذي عمل دائما في تعاون وثيق مع المنظمات دون الإقليمية ومع ممثلي الأمم المتحدة على أرض الواقع، لكي يدعم تلك الجهود ويؤيد زعماء أفريقيا الوسطى في سعيهم من أجل الاستقرار والتنمية - يقترح ما يلي: أولا، ضمان التنفيذ الفعال العاجل لكل القرارات المتصلة بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي؛ وثانيا، وضع سياسة منسقة متماسكة للأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى من شأنها أن تتضمن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق فريقه الاستشاري العامل بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، والمؤسسات المالية الدولية في إعادة بناء بلدان المنطقة الإقليمية؛ وثالثا، تعزيز التعاون فيما بين كل المنظمات في المنطقة دون الإقليمية - وهي الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى؛ ورابعا، جعل مجلس السلام والأمن المنشأ للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى قابلا للتشغيل وإنشاء علاقة عمل بينه وبين مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها؛ وخامسا، إيجاد حل إقليمي سريع، بمساعدة المجتمع الدولي، لمشكلة اللاجئين والمشردين في المنطقة دون الإقليمية.

والاتحاد الأفريقي يؤيد أية مبادرة جديدة في هذا المحفل تتخذها الدول الأعضاء به لتأييد ودعم جهودها التي لا تكل لعقود لاستعادة السلام والاستقرار لمنطقتها، ولبدء مشاريع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نيلسون كوزمي، نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى.

السيد كوزمي (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به من قبل رودولف أدادا، رئيس مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، وكل البيانات التي أدلى بها وزراء منطقتنا دون الإقليمية.

إن عقد اجتماع علني لمجلس الأمن بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة أفريقيا الوسطى في صون السلم والأمن، يشهد مرة أخرى على رغبة المجتمع الدولي كله في مساعدة منطقتنا دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى على كسر الحلقة المفرغة في الصراع الدائم الذي يقوض، إلى حد خطير، أية مبادرة تستهدف التنمية المستدامة.

لذلك، أود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأننا ممتنون إذ نراكم ترأسون المجلس. وهذا من دواعي الفخر، ليس لبلدي، الكاميرون، فحسب، وإنما لمنطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية أيضا، ونحن نسعد بـه. ويسرنا بشكل خاص لأن بين الأعضاء غير الدائمين الجدد الخمسة في المجلس، بلد آخر من جماعتنا، هو أنغولا، ونحن نهنئ ذلك البلد، جنبا إلى جنب مع ألمانيا وشيلي وإسبانيا وباكستان.

علاوة على ذلك، يرحب بلدي بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بلاهاي في قضية شبه جزيرة باكاسي، بين الكاميرون ونيجيريا. وذلك الحكم الذي قبله الطرفان يمثل، مرة أخرى، قدرة المجتمع الدولي على القضاء على أسباب التوتر في ذلك الجزء من القارة، عن طريق الوسائل السلمية. وبعبارة أخرى، فالسلام يحل تدريجيا في أفريقيا لصالح شعوبها وباستخدام الوسائل السلمية.

إن منطقة الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، المعروفة بإمكاناتها، والممتدة عبر ١١ بلدا من بلدان أفريقيا الوسطى، منطقة مضطربة كما سمعنا. وبعض دولها عرفت عدة عقود من الصراع. وبوسعي أن أستشهد، على سبيل المثال، بحالة أنغولا، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل جماعتنا مهتمة بإحلال السلم والأمن وبمسائل ما بعد انتهاء الصراعات.

إن وضع منطقتنا دون الإقليمية الاستراتيجي يجعلها منطقة رابطة بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا الجنوبية، من ناحية، وبين أفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية، من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى، السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية يؤثر على استقرار المناطق دون الإقليمية الأخرى، وبالتالي على القارة بأسرها. وفي ذلك السياق، قرر رؤساء دولنا وحكوماتنا، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، أن يولوا أولوية قصوى للأبعاد السياسية والأمنية، كمقدمة لتنمية المنطقة دون الإقليمية.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، في مواجهة الحاجة المزدوجة إلى العمل من أجل تهيئة مناخ يسوده السلام والتعاون والرخاء من ناحية، ومتابعة جهود الأمم المتحدة المتعددة الجوانب في وسط أفريقيا وتعزيزها من ناحية أخرى، قدم رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمنظمة برنامجاً يرمي إلى تحديد عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز الثقة والأمن والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية وتنفيذ هذه التدابير. وبالمثل، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، عقد في لومي برعاية الأمم المتحدة أول مؤتمر مكرس لمسائل الأمن والتنمية وبناء الثقة فيما بين دول الجماعة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن الأمين العام قام في ذلك الإطار، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وبناء على طلب أعضاء الجماعة، بإنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢. ومن نفس المنطلق، اعتمد رؤساء دولنا أو حكوماتنا في ليبرفيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ميثاق عدم الاعتداء الذي تم توقيعه في ٨ تموز/يولية ١٩٩٦ من جانب تسعة بلدان من مجموع البلدان التي تتكون منها الجماعة وعددها ١١ بلداً. وأعقب ذلك بروتوكول يتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا ومعاهدة للمساعدة المتبادلة وقعهما رؤساء دولنا في مالابو يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

أما مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا فهو العنصر الرئيسي في هيكل السلام والأمن لدينا في وسط أفريقيا. ويمثل المجلس آلية للوقاية تتوخى صون السلام والأمن

وبناءهما على الصعيد الإقليمي. والمجلس مزود بثلاثة أجهزة، ويلزمنا دعم المجتمع الدولي من أجل تشغيلها. وأول هذه الأجهزة لجنة الدفاع والأمن، المسؤولة عن استعراض جميع المسائل الإدارية والتقنية والسوقية المتعلقة بصون السلام في وسط أفريقيا وعن تقييم الاحتياجات المتصلة بها.

وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن رؤساء الأركان لدينا عاكفون حالياً على الإعداد لتدريبات عسكرية مشتركة أطلق عليها اسم ''بايونغهو ٢٠٠٣'' من المقرر إجراؤها في غابون في حزيران/يونيه من العام المذكور. وفي هذا الصدد، انعقد في فرانسفيل وليبرفيل خلال الفترة من ٧ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مؤتمر للتخطيط المبدئي. ومن المقرر أن تجري عملية التخطيط الرئيسية في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٣. ومرة أخرى، سنعتمد في هذا الصدد على دعم مجلس الأمن من أجل كفالة النجاح لهذه العملية، بالنظر إلى أنها تمثل خطوة أولى صوب إنشاء القوة المتعددة الجنسيات في وسط أفريقيا.

وتشكل هذه القوة الجهاز الثاني من أجهزة مجلس السلام والأمن. وستتألف من وحدات من الجيوش وقوات الشرطة وأفراد الشرطة الراكبة الوطنية ووحدات مدنية من الدول الأعضاء في الجماعة. وسيتمثل دور القوة في الاضطلاع بمهام إقرار السلام والأمن وتقديم المساعدة الإنسانية. وسيكفل التدريب المنتظم لهذه القوات الاحتياطية التابعة للجماعة تمتعها بالاستعداد الكافي لأي مهمة تسند إليها وإمكان نشرها بسرعة كلما اقتضت الضرورة. وفي هذا السياق ننظر إلى المساعدة المقدمة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بموجب البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. ونرى أيضاً أن عملية التدريب ستؤدي لتعزيز الجهود الفعالة التي تبذل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأخيراً، يتمثل الجهاز الثالث في نظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، وهو آلية للرصد ترمي إلى منع اندلاع الأزمات والصراعات في منطقتنا دون الإقليمية. وقد عهد إليه بجمع المعلومات وتحليلها فيما يتعلق بجميع الأحداث التي تقع في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل دق نواقيس الخطر. ولكي يقوم هذا النظام بوظيفته، فقد خُصص له هيكل مركزي يقع مقره في ليبرفيل، وقد أتاحته جمهورية غابون بدون مقابل. وتود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها لوزير الدفاع في غابون، وهو حاضر بيننا، فضلاً عن وزير الشؤون الخارجية في هذا البلد، لكل ما قاما به من عمل شاق في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك فقد وافق صندوق التنمية الأوروبي منذ فترة وجيزة على تقديم المساعدة في تعزيز مؤسسات هذه الآلية، وذلك في سياق التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وعلاوة على الصكوك المذكورة، فقد زود رؤساء دول أو حكومات الجماعة هيكلنا المركزي للسلام والأمن في وسط أفريقيا بأدوات أخرى متنوعة. وتشمل هذه الأدوات معاهدة للمساعدة المتبادلة تتعهد الدول بمقتضاها بتقديم المساعدة المتبادلة دفاعاً عن بعضها البعض في مواجهة أي تهديد بالعدوان أو عدوان مسلح فعلي؛ وشبكة برلمانيي وسط أفريقيا، تمهيداً لإنشاء برلمان دون إقليمي؛ والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ويقع مقره في ياوندي، بالكاميرون.

وتعزيزاً للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، منحت الجمعية العامة الجماعة مركز المراقب في قرارها ٥٥/١٦١، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بعد شهر واحد من تحديد شروط التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة في القرار ٥٥/٢٢، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ونتيجة

لذلك فإن الجماعة على صلة بجميع المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة والقرارات التي تنبثق عنها.

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دراية بالمبادرات العديدة المتخذة من جانب الأمم المتحدة وعلى الصعيد دون الإقليمي، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في التحسن التدريجي الذي تشهده منطقتنا دون الإقليمية في مجال السلام والأمن. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة بالتطورات الإيجابية التي طرأت على الحالة في أنغولا، ولا سيما التوقيع على مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا بشأن وقف أعمال القتال وتسوية المسائل العسكرية التي تنتظر الحل. وفي هذه الأحكام الجديدة التي تتيح لجميع الجهات الفاعلة السياسية في هذا البلد المشاركة في إدارة شؤون الدولة بوادر مبشرة بالأمل في تعزيز الوفاق الوطني والتعمير في أنغولا.

أما بالنسبة لبوروندي، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تأمل في أن تكون جولة المفاوضات الجارية في دار السلام بين حكومة بوروندي والحركتين المتمردتين الأخيرتين الجولة الأخيرة، وأن تفضي إلى التوقيع على وقف لإطلاق النار حتى يمكن لشعب بوروندي أخيرا أن يتمتع بالهدوء الذي حرم منه قرابة عقد من الزمان.

وترحب الجماعة بالتقدم الكبير الذي تحقق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتحثهما على احترام التزاماتهما وتطبيع علاقاتهما بغية استعادة الثقة المتبادلة كيما ينعم الشعبان مرة أخرى بحياة يسودها السلام.

كما أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تغتبط لرؤية التحسن العام الذي طرأ على القضايا المتصلة بالسلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إجراء حوار وطني شامل. ويدل على ذلك العودة التدريجية للاجئين والنازحين، ومواصلة جمع الأسلحة، وتسريح الأفراد العسكريين السابقين وإعادة إدماجهم وإجراء انتخابات عامة في جو من الهدوء، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مؤسسات جماهيرية جديدة.

وتشيد الجماعة بجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتحثهما على السعي لإيجاد حل تفاوضي لتسوية النزاع الدائر بينهما تطبيقا للتوصيات التي تمخض عنها الاجتماع الذي عقد في ليبرفيل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر الحالي بوساطة من الرئيس بونغو.

إلا أن الجماعة الاقتصادية لا تزال تشعر بقلق إزاء تصاعد العنف في الصراع الدائر بين الحكومة التشادية والحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في ذلك البلد. وتدعو الأطراف إلى الامتثال للالتزامات التي قطعتها على نفسها، كما تحث الأمم المتحدة على أن تبذل قصارى جهدها لضمان تحقيق التفاهم والمصالحة.

أخيرا، تطلب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الأمم المتحدة أن تدعم برامج التنمية في البلدان التي لم تتضرر بالحرب بشكل مباشر، وأن تبادر في الوقت نفسه إلى تمويل برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، وذلك في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

لقد عرضنا باختصار مشروعنا من أجل السلام واحتياجاتنا الأساسية المتصلة بذلك. لذا، فإننا نحث على تعزيز الصلات وزيادة التعاون بين مؤسستينا. كما ينبغي لنا أن نقيم تعاونا وثيقا، ولكي يتأتى ذلك، علينا أن نعمل معا لتقريب المسافة التي تفصل بيننا، بين نيويورك وليبرفيل، من خلال تكثيف أنشطتنا المجتمعية، والاعتماد على دعم حقيقي من مختلف إدارات الأمم المتحدة إلى جانب إسهامات ومساعدات المجتمع الدولي برمته.

أخيرا، نود أن نعرب عن الأمل في عقد جلسات مماثلة على أساس منتظم حتى نتمكن معا من تقييم التقدم المحرز في السعي من أجل إقرار السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد وليامسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أناقش بعض التحديات التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا، وأؤكد أن الاستقرار في المنطقة لا يمكن أن يُبنى إلا على أساس دول مزدهرة. إن دولا عدة في منطقة وسط أفريقيا تخرج من فترة عدم استقرار إن لم تكن حربا سافرة. ورغم الخطوات التاريخية المتخذة لإقرار السلام بين الجيران والفصائل المتحاربة في السابق، لا يزال هناك العديد من التحديات. من هذه التحديات الكبيرة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في بلدانهم أو مدنهم الأصلية.

والتحدي الكامن في إعادة توطين المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، هم الذين تحولوا في عدة حالات سابقة إلى مشردين داخليا، هو أحد التحديات الكبيرة التي قد يضطر مجلس الأمن بشكل متزايد إلى تناولها. ورغم أن بلدان وسط أفريقيا المجاورة تتحرك نحو السلام، فالصراعات في المنطقة دون الإقليمية مثل الصراع الدائر في أوفيرا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثل مصدرا للخوف والعنف، ويمكن أن تؤدي إلى تجدد القتال بين دول وسط أفريقيا.

أخيرا، أود أن أعلق على نقطة وردت في مذكرة المعلومات الأساسية التي وزعتها الرئاسة والتي تحيط علما بمكاتب الأمم المتحدة المتعددة في المنطقة والممثلين الستة الخاصين المختلفين للأمين العام ذوي الولايات هناك.

إن منطقة وسط أفريقيا تمر اليوم بتغييرات كبيرة، فالدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد سحبت قواتها من ذلك البلد مؤخرا. وأنغولا بدأت تخرج من عقود من الحرب الداخلية. ومؤتمر القمة الأخير للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط آسيا، المعقود في ليبرفيل، والذي تناول الحالة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، هو مثال لما يمكن أن تسهم به المنظمات الإقليمية في حل الصراعات في المنطقة. ونحن نحث على مواصلة هذه الجهود، وسنبحث في سبل المساعدة في جهود هذه المنظمات الإقليمية لتحقيق السلام في أنحاء وسط أفريقيا. ولكننا نخدع أنفسنا إن لم ندرك أن الصراع بين دول هذه المنطقة ما زال يمثل تهديدا وأن عدة دول ما زالت تفتقر إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعاني من تجاهل أساسي لحقوق الإنسان.

ومن بين أهدافنا هنا اليوم تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. لكن، علينا أن نتوخى الصراحة؛ فالتعاون الإقليمي لا يمكن بناؤه إلا على أساس قوي من دول قائمة على مؤسسات سليمة قادرة على العمل تماما. تلك هي الدول التي لديها أشكال شفافة متماسكة من الحكم قائمة على سيادة القانون، وقضاء مستقل فعال، وجيش احترافي بعيد عن الحياة المدنية. ولا يمكن أن يقوم تعاون إقليمي قوي بين دول وسط أفريقيا إلا عندما تصل دول المنطقة كافة إلى عتبة الاستقرار الداخلي والسلامة الإقليمية؛ وعندما توفر كل دولة الأمن لكل مواطنيها. وفي نهاية المطاف، لا يمكننا أن نوفر المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف الفعالة ما لم ، وإلى أن تعمل كل دولة وتنجح في عملها.

إن منطقة وسط أفريقيا تواجه الآن تحديا أساسيا معقدا يكمن في التقدم نحو السلام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن اتفاقات السلام الأخيرة قد وضعت أحكاما تفصيلية لعودة القوات الأجنبية إلى بلادها وعودة المقاتلين

السابقين إلى مناطقهم الأصلية. ونجاح هذه الخطط يعني أكثر من فصل القوات؛ إذ أن الأفراد العائدين إلى ديارهم بعد أشهر أو سنوات كثيرة ينبغي أن يكونوا موضع ترحيب إذا أريد لإدماجهم أن يكون دائما. وآخر شيء تحتاجه المنطقة هو الآلاف والآلاف من المشردين بشكل دائم.

ونحن كلنا ندرك تماما التكلفة الهائلة للحرب والصراع في منطقة وسط أفريقيا، من ناحية المعاناة الإنسانية والقيمة النقدية. ففي السنة الماضية، أنفقت الأمم المتحدة ٢٩٦,٥ مليون دولار على عملية حفظ السلام التي تقوم بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، دفعت منها حكومة الولايات المتحدة ٨٣,٤ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، فقد أنفقت حكومة الولايات المتحدة ٣٤ مليون دولار في العام الماضي على المساعدة المقدمة للأشخاص المشردين في منطقة وسط أفريقيا، ولم يتضمن ذلك المساعدة لأنغولا. وهذه تشكل مبالغ ضخمة وأذكرها لأنها تشير إلى أبعاد المشاكل التي تواجهها المنطقة نتيجة الصراعات.

وتنتهز الولايات المتحدة هذه الفرصة لتشجع تلك البلدان التي تواجه عملية إعادة اندماج المقاتلين السابقين على العمل مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى ذات الصلة لرصد أمن وسلامة المقاتلين العائدين. وسنحتاج إلى عملية تحقُّق يقوم بها طرف ثالث محايد للتأكد من سلامة المقاتلين السابقين بغية إتمام عملية إعادة الاندماج بالكامل.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا أن نشعر بالرضا عن الذات معتبرين التقدم الأخير مسألة بديهية. فلا نحتاج سوى إلى النظر إلى العنف الذي شهدته الأعمال القتالية مؤخرا في أوفيرا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بين الماي ماي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والمجموعات المسلحة الأخرى التي زادت من عدم الاستقرار والتوترات، وكذلك من خطورة اندلاع العنف في كل من بوروندي ورواندا. ولهذا بات من الملح أن توقف الأطراف العمليات العدائية فورا ومن دون شروط مسبقة. وتناشد حكومة الولايات المتحدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا أن تمارسا نفوذهما على كل الأطراف للامتناع عن أي عمل قد يزيد الوضع اشتعالا.

وأخيرا، أشير إلى أن هناك ستة ممثلين أو مبعوثين خاصين منفصلين للأمين العام في منطقة وسط أفريقيا. وأطلب أن نستعين بهذه المناقشة كي نعود وننظر إلى ولايات تلك المكاتب للتأكد من أن أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة متماسكة وفعالة. وأطلب من الأمين العام أن يفيد مجلس الأمن علما بأهداف تلك المكاتب والمعايير التي يتطلع إليها للوفاء بتلك الأهداف. وأطلب كذلك معيارا محددا فيما يتعلق بالدعوة الأخيرة التي وجهها مجلس الأمن والتي حث فيها على استخدام المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام كي يكون ذلك بمثابة تأثير في عملية الوساطة في أوفيرا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع تنعّم أنغولا بالسلام وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستحق منطقة وسط أفريقيا الثناء. وفي حال تمت المحافظة على الزخم من أجل السلام، عندها يمكن أن تتحسن طبيعة منطقة وسط أفريقيا الهشة. وعلى الأطراف الإقليمية أن تنظر الآن في العمل المضني لتهيئة الظروف الدائمة من أجل السلام. هذا هو العمل الشاق لإنشاء دول تعمل في سبيل ضمان أمن كل مواطنيها. وهذا يتضمن المهمة الضرورية المتمثلة في الترحيب بأولئك الذين شردهم الحرب. ونحن نوليهم دعمنا الكامل في تحقيق هذه المساعي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): بالحديث عن أفريقيا في إحدى رحلات وزير خارجية بريطانيا، جاك سترو إلى القارة الأفريقية، قال ما يلي:

''أفريقيا مهمة. وهي مهمة إذا كنت تود أن تنشئ عالما مستقرا. فلا يمكن أن تكون أربع قارات تتقدم في حين أن الأخرى تتراجع.''

اسمحوا لي أن أستخدم هذا الاقتباس وأقول إن كل المناطق دون الإقليمية في أفريقيا تحتاج إلى التحرك قدما بنفس الوتيرة إلى حد ما، في سبيل تحقيق تقدم أفريقيا. وعليه، فإن أية خطة لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومختلف المناطق في أفريقيا، تلقى ترحيبا حارا وتحتاج إلى التشجيع.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، عقد مجلس الأمن جلسة علنية بمشاركة عدد من الوزراء من أفريقيا ومن أماكن أخرى، لمناقشة حالات الصراع الحاصلة في أفريقيا، بحضور السيد عماره إيسي، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، وهو الآن الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي. وإثر تلك الجلسة، أنشأ المجلس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وهو مزود بولاية واضحة لمعالجة مسألة التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية.

ولذلك، فإن جلسة اليوم تكتسي أهمية خاصة، لا سيما بالنظر إلى حضور العديد من وزراء خارجية بلدان في منطقة وسط أفريقيا وممثلين عن مؤسسات بريتون وودز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسرنا بشكل خاص أن نرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على طاولة المجلس. وإننا نرحب بهم جميعا ترحيبا حارا جدا.

ونود أيضا أن نشكركم، سيدي الرئيس، على مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها وفد بلادكم. وقد كانت مفيدة للغاية في إعداد هذه الجلسة.

وعلى غرار مناطق أخرى، ما زالت عدة بلدان في وسط أفريقيا تواجه صراعات مسلحة أو أشكالا أخرى من عدم الاستقرار تودي بحياة أنفس بشرية وتلحق الضرر بالبنية التحتية الاقتصادية. وتلك البلدان في المنطقة التي تنعم بالسلام تعاني آثارا غير مباشرة نتيجة عدم استقرار جيرانها.

وإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي أنشئت في عام ١٩٨٣، ضمت ١١ بلدا من منطقة وسط أفريقيا معا، بالرغم من أن التعاون في مسائل الدفاع والأمن ضمن المنطقة لم يكن منهجيا. فقد بذلت البلدان في المنطقة جهودا مختلفة لمعالجة المشاكل الأمنية التي تنشأ من الصراعات في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وأنغولا وكذلك في جمهورية الكونغو.

وبمساعدة الأمم المتحدة ومن خلال اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، التي أنشئت في العام ١٩٩٢، فقد وقّعت تسعة بلدان في وسط أفريقيا على معاهدة عدم الاعتداء في تموز/يوليه ١٩٩٦ في ياوندي. ومؤخرا، أي في تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمد مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا آلية الإنذار المبكر بوصفها الأداة الأساسية للدبلوماسية الوقائية في المنطقة.

وبالنسبة لممارسة مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا لمهامه، فقد توفرت ثلاث أدوات مهمة هي: أولا، آلية الإنذار المبكر في ليبرفيل والتي تراقب الحالة في المنطقة دون الإقليمية ويمكن أن تتخذ تدابير حاسمة للوقاية من أي اختلاف محتمل يمكن أن يفضي إلى صراعات مفتوحة؛

وثانيا، لجنة الدفاع والأمن التي تعنى بالمسائل الإدارية والسوقية المتعلقة بحفظ السلام؛ وثالثا، القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا لتحقيق السلام والأمن والمهام الإنسانية.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، عقدت منظمة الوحدة الأفريقية – وهي الآن الاتحاد الأفريقي – اجتماعا استشاريا للمنظمات الإقليمية في أديس أبابا بشأن التعاون في إدارة منع الصراعات وحلها. وقد حدد ذلك الاجتماع المجالات التي يمكن من خلالها أن تتعزز المنظمات دون الإقليمية وأن يزداد ترسيخ تعاونها مع مجلس الأمن والسلام لوسط أفريقيا ومع الأمم المتحدة.

ونقدر كثيرا الدور الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا في إدارة الصراعات الواسعة النطاق والوقاية منها. وتسهم البعثات إلى الكونغو وبوروندي ورواندا؛ ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بشكل كبير في صون السلام والأمن في المنطقة. ولكن هناك مجالا لمزيد من التفاعل والتركيز بين مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية من أجل تنسيق أكبر يعود بالفائدة على المنطقة.

واسمحوا لي بأن ألقي الضوء على بعض المجالات التي يمكن أن يفيد فيها التعاون بشكل أكبر. أولا، بتوفر المساعدة والخبرة الضروريتين، يمكن أن يعمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بشكل وثيق مع الأمم المتحدة على أساس الميزة المقارنة في تأييد الإجراءات الوقائية وصنع السلام.

وثانيا، يمكن للمؤسسات دون الإقليمية، أن تؤدي، في موقف معين، دورا مهما في تقديم النصح إلى الأمم المتحدة عما إذا كان الوضع يستدعي من المنظمة أن تؤدي دورا قياديا أو أن تكون مجرد منسق. وإن دور كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن إذا أن يتحدد بوضوح في أولى مراحل بزوغ حالة صراع.

ثالثا، نظام الإنذار المبكر التابع لمجلس السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا ما زال يتعين وضعه وتقويته. وهناك حاجة عاجلة إلى المساعدة المالية والتدريب الملائم والدعم السوقي لجعله يعمل بكامل طاقاته. وهذا النظام يجب أن يكون قادرا على تنبيه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بنفس ترتيب الأولويات، في مراحل مبكرة للغاية لأية حالة صراع محتملة. ونجاح أي نظام للإنذار المبكر يتوقف أيضا على الإرادة السياسية للزعماء الذين ينبغي أن يكونوا على استعداد للنظر فيما يتجاوز مصالحهم الوطنية المباشرة من أجل صوغ تحالفات إقليمية لصالح السلام والاستقرار والتنمية. ويسرنا ملاحظة أن رؤساء دول منطقة وسط أفريقيا وقعوا ميثاقا للمساعدة المتبادلة، وقطعوا التزاما بأن يساعد كل منهم الآخر ضد تهديدات العدوان المسلح.

رابعا، يجب أن تحظى جهود المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بالدعم الكامل حتى تتمكن من بناء قدراتها في ميدان حفظ السلام.

خامسا، من خلال المساعدات الملائمة، يمكن تجهيز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوفير المعلومات ذات الصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المنطقة، بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، التي، كما نعرف جميعا، تشيع الفوضى في هذا الجزء من القارة.

سادسا، وبالمثل، في مجال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لمختلف البلدان في المنطقة، يمكن أن يكون

للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دور بارز في رصد أنشطة الشركات والأفراد المنخرطين في هذا النوع من الأنشطة الإجرامية.

سابعا، ومن خلال المساعدات الملائمة، قد يكون من الممكن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تستحدث استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب.

ثامنا، ويمكن أيضا أن تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا، في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكفالة عدم الرجوع عن عمليات السلام. وهذا التعاون يمكن أن يساعد في تحديد نهج إقليمي لحل مشكلة المقاتلين السابقين.

تاسعا، ويمكن أيضا أن تعالج مشكلة المشردين داخليا واللاجئين في وسط أفريقيا، كما في أية منطقة أخرى، معالجة شاملة على أساس إقليمي، بالتعاون والتنسيق الوثيقين من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات دون الإقليمية المعنية.

عاشرا، في الحالات التي خرجت من صراع، ينبغي للأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات دون الإقليمية، أن تنسق جهودها في أنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار والتأهيل. ومع التخطيط الصحيح والتفاهم، يمكن أن تصبح المنظمات دون الإقليمية الأذرع التنفيذية للأمم المتحدة في المنطقة.

إن منطقة وسط أفريقيا تملك قاعدة غنية وإمكانات هائلة للنهوض بالتنمية. ومن المؤسف أن سبعة من البلدان الأحد عشر التي تنتمي إلى المنطقة كانت، أو لا تزال، متورطة في صراعات. غير أن ثمة بوادر إيجابية تدل على أن المنطقة قادرة على التحرك إلى الأمام وراغبة في ذلك. ومؤتمر القمة الأخير الذي قرر إنشاء قوة متعددة الجنسيات لنشرها في جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدة الحكومة في بناء السلام والإعمار الاقتصادي، وكذلك التدابير المتخذة لبناء الثقة بين بلدان المنطقة، تمثل خطوات أساسية في هذا الاتجاه. وواجبنا وواجب الأمم المتحدة هو تقديم الدعم الكامل لضمان التنفيذ التام لتلك الأنشطة.

السيد جيانغ جيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء، أن أرحب بحرارة بضيوفنا من البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية. وأود أيضا أن أشكر وفد الكاميرون على ترتيبه لعقد هذه الجلسة المفتوحة، وعلى إعداد الوثائق ذات الصلة بهذه الجلسة.

توجد بلدان عديدة وموارد وفيرة في منطقة وسط أفريقيا التي كان السلام والاستقرار فيها دائما من بين شواغل مجلس الأمن الرئيسية. وفي السنوات الأخيرة، أحرزت الأمم المتحدة تقدما متفاوت الدرجات في عملياتها لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن الوضع في منطقة وسط أفريقيا ما زال خطيرا. والصراعات المسلحة لم تتم تسويتها بالكامل. ولا يزال الفقر والمرض يحتاجان بلدان المنطقة. والتعمير الاقتصادي مهمة شاقة وطويلة الأجل.

ومما يكتسي مغزى عظيما اليوم، أن يجري مجلس الأمن تبادلات للآراء مع البلدان الأفريقية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية لتعزيز التعاون وصون السلام والأمن الإقليميين.

ويسعدنا كثيرا ملاحظة أن البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة بذلت جهدا جهيدا في تأدية دورها في نظام الأمن الجماعي، وفي توحيد صفوفها لمنع نشوب الصراعات، وفي التعاون من أجل تعزيز التنمية، الأمر الذي اعترف به المجتمع الدولي على نطاق واسع.

والاتحاد الأفريقي الذي أنشئ في تموز/يوليه من هذا العام، ما هو إلا تعبير عن رغبة الشعب الأفريقي الأكيدة في

البحث عن تسويات للقضايا الأفريقية من خلال الاعتماد الجماعي على الذات. وهناك عدد وافر من المنظمات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية ومنظمات التعاون. وفي السنوات الأخيرة أنشئت أيضا آليات لصون السلام والأمن، وقامت بدور رئيسي في تحييد صراعات إقليمية.

فالصراع في أنغولا وصل إلى نهايته أساسا، وآفاق عملية السلام مبشرة بالخير. ولكل هذا، فإن المنظمات الإقليمية الأفريقية تستحق الثناء على جهودها.

أما تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تتحرك في الاتجاه الصحيح. والأمم المتحدة، وكذلك جنوب أفريقيا بوصفها آلية الرصد التابعة لطرف ثالث، تضطلعان بدور محوري في هذا الصدد.

وفي الآونة الأخيرة قررت المنظمة الإقليمية لمنطقة وسط أفريقيا أن توفد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى قوة رصد ستساعد بالتأكيد في تخفيف حدة الوضع هناك.

لقد كنا نؤمن دوما بأن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، يتحمل مسؤولية لا مفر منها عن تسوية تلك القضايا في أفريقيا. لذا، فإننا نؤيد الفكرة القائلة بأن مجلس الأمن، لدى تسوية المسائل المتصلة بالصراعات في أفريقيا، يجب أن يعزز تعاونه وتنسيقه مع الاتحاد الأفريقي، ومع المنظمات دون الإقليمية الأخرى؛ وأن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب آراء الشعوب الأفريقية، وأن يشارك في وضع استراتيجيات لتسوية الصراعات المذكورة.

ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثات المعنية التابعة للأمم المتحدة وكذلك مكاتبها، تعزيز اتصالاتها وتنسيقها وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات الأخرى دون الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا.

وفي نفس السياق، نؤمن بأن تحقيق السلام والأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بقضية التنمية. ذلك أن تخلف البلدان في منطقة وسط أفريقيا يرجع في معظمه إلى الفقر والفجوات الاقتصادية، فكل منهما يشكل سببا جذريا للصراعات المستمرة الدائرة هناك، وجزءا من نتائجها.

وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا لهذه القضية. وينبغي الاعتراف بأن العولمة الاقتصادية كان لها أثر سلبي على البلدان الأفريقية، بل ومن الحقائق الثابتة أن هذه البلدان يجري تهميشها بشكل متزايد.

ولا يمكن إرساء أساس صلب لأية تسوية شاملة للصراعات، إلا بزيادة المعونة الإنمائية المقدمة لهذه البلدان الأفريقية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية المدرجة في الميزانية، ومساعدة هذه البلدان على تنمية اقتصاداتها والتخلص من الفقر وتوطيد السلام بعد انتهاء الحرب.

نرحب ونؤيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدتها البلدان الأفريقية في تموز/يوليه من العام الماضي. وأسعدنا أيضا أن نرى الجمعية العامة تنظر هذا العام للمرة الأولى في البنود المتصلة بالسلام والصراع والتنمية في أفريقيا كموضوع مترابط، الأمر الذي يدل على أن الأمم المتحدة أخذت تبدي اهتماما متزايدا بتسوية القضايا الأفريقية.

وتشكل عملية تعزيز السلام والتنمية في المنطقة الأفريقية وتقوية تعاوننا مع البلدان الأفريقية جزءا لا يتجزأ من علاقات الصين الخارجية. ويعمل محفل التعاون بين أفريقيا والصين، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بسلاسة تامة ويواصل الاضطلاع بأنشطة المتابعة ذات الصلة. وما فتئت الحكومة الصينية تقدم دوما، في حدود قدرتها، الدعم اللازم إلى البلدان الأفريقية. وقد وقّعت الصين اتفاقا لتخفيض الديون بما مقداره ١٠ مليارات من

الدولارات مع أكثر من ٣٠ بلدا في وسط أفريقيا وفي مناطق فرعية أخرى، ونفَّذت التزاماها بشكل أساسي.

وقررت الحكومة الصينية مؤخرا أن تزيد مشاركتها في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل حكومة الصين في المستقبل تعزيز تعاونها الراسخ مع بلدان وسط أفريقيا ودعم الأمم المتحدة في تعزيز تعاونها، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في تلك المنطقة.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، نعبِّر لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة وعلى الورقة القيِّمة التي قدمتموها حول الموضوع المطروح للنقاش.

كما نرحب بحرارة بالسادة وزراء خارجية دول وسط أفريقيا الموجودين معنا.

إنه لمن دواعي الأسف العميق أن تكون قد عصفت نزاعات مسلحة بمنطقة وسط أفريقيا. واستمرار ذلك لسنين طويلة في بعض الأحيان، وأدت جميعها لتداعيات إنسانية واجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية.

لقد آن الأوان لأن تنعم هذه المنطقة بشكل خاص وهذه القارة - القارة الأفريقية - بشكل عام بالسلم والأمن.

لقد خصص مجلس الأمن على مدى السنوات الماضية اهتماما كبيرا لحل النزاعات في منطقة وسط أفريقيا، وقد أنشأ المجلس خمس بعثات لحفظ السلام أو لتدعيمه أو إحلاله في هذه المنطقة من أصل البعثات الإثني عشر الموجودة في القارة ككل. وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على اهتمام مجلس الأمن بشكل خاص بحل النزاعات في هذه المنطقة وإحلال السلم والأمن فيها، ويستحق وسط أفريقيا الاهتمام الذي استحوذ عليه من قِبل منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، ونخص بالذكر هنا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هذا إضافة إلى الدور بالغ الأهمية الذي يقوم به الأمين العام السيد كوفي عنان من خلال جهوده ومن خلال مبعوثيه الخاصين إلى المنطقة وممثليه الشخصيين فيها.

لقد رحبت سورية بإنشاء الاتحاد الأفريقي وبدء عمل الهيئات المتفرعة عنه، ونعبِّر عن ثقتنا في أن هذا الاتحاد سيتابع الجهود التي بذلتها سابقته منظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حلول مستدامة لمشاكل القارة بمختلف أشكالها.

وبالإضافة إلى الجهود الإقليمية هنالك الجهود التي تم بذلها على المستوى دون الإقليمي. إلا أن هذه الجهود كانت تعاني في الكثير من الأحيان من نقص الموارد وتصاعد حدة النزاعات، وعدم تمكُّن المجموعات الاقتصادية المختلفة المنشأة فيما بين الدول الأفريقية من مواجهتها.

وترى سورية بهذا الصدد ضرورة تعزيز القدرات الذاتية للدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والهيئات المنشأة حديثا فيه لمواجهة الأزمات وحلها وإدارتها وتعزيز الشعور بضرورة تحقيق الأمن الجماعي. وما إنشاء مجلس السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا إلا دليلا على تلك الحاجة الملحَّة للقيام بالتعاون مع الأمم المتحدة على تفادي وحل وإدارة النزاعات في وسط أفريقيا، ومعالجة حالات ما بعد الصراع ونزع الأسلحة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ودعم التنمية للحفاظ على السلم.

وقد أثبتت التجارب حتى الآن ضرورة التعامل مع النزاعات الخاصة بدول أفريقيا الوسطى بطريقة شمولية واسعة لا تقتصر على البلد المعني بالذات وإنما أخذ الوسط المحيط به بالاعتبار دوما، وذلك لترابط الدول المجاورة في معظم الأحيان بأسباب النزاع وبإيجاد الحلول.

ترحب سورية بالزيارات رفيعة المستوى التي قام بها مسؤولو بلدان هذه المنطقة لدول مجاورة لهم بهدف حل الخلافات بالطرق السلمية واستعادة الثقة المتبادلة واستعادة

العلاقات الجيدة المتميزة بروح الصداقة وحسن الجوار على أساس التقيد التام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة وبالقرارات المنشئة للاتحاد الأفريقي، كزيارة وزير خارجية الكونغو الديمقراطية مؤخرا إلى بوجمبورا - بوروندي والتي أعطت نتائج إيجابية بالنسبة للبلدين.

ونرحب بالاتفاقات التي وُقِّعت مؤخرا بين العديد من دول المنطقة التي تبشر باقتراب الحلول السلمية للتراعات، كتلك الخاصة بمنطقة البحيرات الكبرى والتي تعيد التأكيد على الاتفاقات الأساسية السابقة مثل اتفاقات لوساكا وصن سيتي وبريتوريا. وكان لجمهورية جنوب أفريقيا ولتترانيا الدور الكبير في تنظيمها لجمع مختلف الأطراف في التراع وتيسير عقد الاتفاقات بينهم ومتابعة تنفيذها.

كما نرحب باتفاق لواندا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والذي بموجبه سيتم انسحاب القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون وتطبيع العلاقات بين البلدين.

كما نرحب بمؤتمرات القمة التي عُقدت بين قادة دول هذه المنطقة، كمؤتمر القمة الإقليمية المعنية ببوروندي المعقود في دار السلام، تترانيا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وهو خطوة نحو التوصل لوقف شامل لإطلاق النار يشمل جميع الأطراف، وخطوة نحو تنفيذ اتفاق أروشا.

ونرحب أيضا بانعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا الذي عُقد في ليبرفيل، غابون، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ للنظر في الحالة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وقد رحب مجلس الأمن منذ أيام بهذا المؤتمر وبنتائجه وأيد قراراته، وخاصة لنشر قوة مراقبة دولية أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى تتألف من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فرد من جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون والكاميرون ومالي. إن هذا الجهد دون الإقليمي بالغ الأهمية تساهم فيه الدول الأفريقية فيما بينها للحفاظ على أمنها والسلام فيها.

ستتابع هذه القوة الجديدة المهام التي بدأها القوة التي سبقتها، قوة دول الساحل والصحراء، التي أصبحت أيضا قوة أفريقية بقرار من لجنة فض التراعات التي عُقدت على المستوى الوزاري واعتُمدت من قِبل قمة ديربان في جنوب أفريقيا.

وقد لعبت هذه القوات دورا كبيرا في الحفاظ على الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبذل تجمع الساحل والصحراء جهودا كبيرة في سبيل المصالحة الوطنية بين مختلف الأطراف. ونشير في هذا الصدد إلى جهود الجماهيرية العربية الليبية، واستضافتها خلال الأيام الماضية كلا من الرئيس إدريس دبي، رئيس تشاد، والرئيس باتاسي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، باعتبار أن الجماهيرية تترأس حاليا تجمع دول الساحل والصحراء. وتقوم الجماهيرية بالاتصالات الدولية اللازمة لسحب قوات الساحل والصحراء لتمكين القوة المشكَّلة من وسط القارة من متابعة ضمان الأمن والاستقرار وحماية الرئيس المنتخب ديمقراطيا ومؤسسات الدولة ولتتم معالجة الجوانب السياسية والاقتصادية للمشكلة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم الدعم المالي اللازم لها وهي في أمس الحاجة إليه، وهو أحد عوامل الاستقرار الأساسية في هذه المنطقة.

إن سورية ترى أنه على المجتمع الدولي مساعدة الدول الأفريقية على بناء القدرة على نشر قوات دولية أفريقية في دول هذه المنطقة لحل النزاعات الأفريقية، كما تم مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتنشيط ودعم الإقدام على أخذ مبادرات أفريقية لحل النزاعات في أفريقيا.

إننا مع معالجة حقيقية لمعالجة الأسباب التي تقود إلى النزاعات في هذه المنطقة، ومع أخذ أعمال الفريق العامل

حول أسباب الصراعات وحلها وتوصياته في الاعتبار. ونشكر الجهود التي يبذلها السفير كونجول، رئيس الفريق العامل في هذا المجال. كما أنه لا بد من الخروج من الحلول الضيقة إلى الحلول الأوسع وإعمال الشمولية في الحل، بالتعاون مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أنه من الضروري عدم إغفال دور المنظمات الدولية والهيئات والدول المانحة وأهمية المساعدات التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات بريتون وودز، لإعادة الإعمار وإعادة توجيه اقتصادات دول المنطقة لإبراز فوائد السلام وجعل أبناء المنطقة يتذوقون ثمار السلام لتعزيز تمسك الأطراف باتفاقات السلام المعقودة وتشجيع بناء الثقة والتنمية المستدامة.

ومن أجل التوصل إلى ذلك الهدف ينبغي الإسراع بحل النزاعات المحلية ومساندة التكامل الاقتصادي الإقليمي وتنشيط التجارة الإقليمية ووضع حد للعمليات التجارية المنفذة على يد عناصر إجرامية تهدف إلى استنزاف ثروات البلاد، وذلك كي يتم فتح الطريق أمام أنماط مشروعة من التجارة تتسم بالشفافية وتكون بعيدة كل البعد عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في عدد من هذه الدول.

إننا نؤيد مساعدة دول وسط أفريقيا بإمكانيات تؤهلها لإدارة وحل نزاعاتها والسماح لها بلعب دور أساسي في الاندماج الأفريقي وفقا لمقدراتها ولوضعها الجغرافي الاستراتيجي، وبعيدا عن سيطرة وهيمنة الغير على هذه المقدرات.

وفي الختام لا بد من توجيه الشكر إلى جميع الميسرين الذين يقومون بالجهود الكبيرة من أجل التوصل إلى اتفاقات بين الدول المعنية أو بين الفئات المختلفة ضمن هذه الدول، إضافة إلى جهود دول المنطقة ورؤسائها الذين يبذلون الجهود الشخصية لعقد المصالحات الوطنية.

السيد كور (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن شكر وفدي لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم العلنية بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا. واسمحوا لي أيضا مرة أخرى أن أرحب، بالنيابة عن وفدي، بالوزراء الذين أتوا من المنطقة ويحضرون جلستنا اليوم.

لقد أدلى سفير الدانمرك ببيان في جلسة مجلس الأمن هذه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأيرلندا، بالطبع، تؤيد تماما ذلك البيان.

إن للعالم جدول أعمال لم يكتمل من الواجب والدَّين لمنطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا. وكما تقول مذكرة الرئاسة الموجهة إلى اجتماعنا، إن وسط أفريقيا لها سجل محزن يتمثل في أن سبعة من بلدانها الأحد عشر تعاني الأمرَّين من الصراعات المدمرة والمخربة خلال السنوات الأخيرة. وكانت الكلفة فقدان ما لا يحصى من الأرواح، ومعاناة لا تحصى، وتدمير الاقتصادات بقدر كبير. وكانت هذه كارثة إنسانية لا نظير لها في عصرنا.

والآن، على الرغم من كل التحديات المخيفة، توجد عبر منطقة وسط أفريقيا لحظة حقيقة تتوفر فيها فرصة وأمل يمكن، بدورهما، أن يمكِّنا من إعادة البناء والشفاء. وهذه فرصة لا يجب تفويتها. بل يجب اغتنامها بالكامل ليس من قبل جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا فحسب، ولكن من قبل الأمم المتحدة والعالم.

والمنظمات الإقليمية الثلاث الموجودة في المنطقة دون الإقليمية — الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى — تحتاج إلى

الدعم والتشجيع القويين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الترحيب الحار بإحياء الجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى. وسيكون للمنظمات الإقليمية دور رئيسي تؤديه في الفترة المقبلة في توطيد وإرساء السلام.

وفي الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الذي عقد في أغسطس الماضي في بانغي، شدد الوزراء الممثلون لعشرة بلدان في وسط أفريقيا على أهمية إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وحثوا البلدان التي لم تصدق بعد على البروتوكول ذي الصلة أن تفعل ذلك بلا تأخير. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الصراعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية وأهمية تعزيز العلاقات الإقليمية، بغية تخفيف التوترات ومكافحة عدم الأمن في مناطق الحدود.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنطقة دون الإقليمية، هناك أربع نقاط معينة أود التشديد عليها بالنيابة عن أيرلندا اليوم.

أولا، إن التعاون الإقليمي بالغ الأهمية في بناء السلام في وسط أفريقيا. ويجري بالفعل إنجاز الكثير بشكل هادئ في هذا المجال - كما سمعنا من وزراء عديدين هذا الصباح — من دوريات تدريبية مشتركة، ودوريات مشتركة على الحدود، إلى اجتماعات قمة بشأن المسائل الأمنية. ومع ذلك شهدنا بمنتهى الوضوح أدلة في المنطقة دون الإقليمية على أن الصراع في داخل الدول يصبح في غاية السهولة صراعا فيما بين الدول عبر المنطقة. وتوجد، في العديد من الحالات، أوثق الروابط الإثنية واللغوية بين بلدان المنطقة.

ولذلك، يمكن ألا يكون مدعاة للدهشة، أن آثار الحرب والعنف قد انتشرت في السنوات الأخيرة لتُطبِق على معظم المنطقة دون الإقليمية. ويمكن للمجتمع الدولي الآن اتخاذ العديد من التدابير للمساعدة على التصدي للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى في وقت مبكر. ولا يمكن معالجة العديد من التحديات بصورة فعالة إلا باتخاذ إجراءات مشتركة تتصل بنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومسائل الموارد؛ وبتعزيز التعاون. وعواقب الحرب التي تُترك لتتقيح يمكن بمنتهى السهولة أن تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والصراع.

ثانيا، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره دعم وتعزيز التعاون الإقليمي في وسط أفريقيا بقوة ونشاط. وإنشاء الاتحاد الأفريقي من شأنه، بالطبع، أن يقدم دعما لهذه العملية. ولكن لا يمكن للدعم المقدم من المجتمع الدولي أن يكون متقطعا أو متهيِّبا؛ ومنع نشوب الصراعات لا يتعلق فقط بأنظمة الإنذار المبكر أو الإجراءات المتعلقة بالعمليات، مهما كانت أهمية هذه المسائل. يجب أيضا أن يشمل سياسات هيكلية داعمة لمنع نشوب الصراعات؛ والنهوض بالإجراءات الإقليمية المشتركة، وتنمية الموارد اللازمة.

وذكَّرنا الأمين العام بكل حق في تقريره المرحلي في تموز/يوليه عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره والمتعلقة بأسباب نشوب الصراعات وتعزيز إرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، ذكَّرنا بأن تعبئة الدعم الدولي من أجل إرساء السلام أمر جوهري. وهذا صحيح وبخاصة في وسط أفريقيا.

وثالثا، نحتاج إلى مزيد من التماسك في الأمم المتحدة، بما في ذلك التماسك على الصعيد الحكومي الدولي، لدعم جهود بناء السلام ومنع نشوب الصراعات على الصعيدين الوطني والإقليمي في وسط أفريقيا. وهذا لا يعني مجرد الأنصبة المقررة للبلدان في برامج الأمم المتحدة الإنمائية

التي تعـالج قضايـا الصراعـات، بـل مسـاندة المجتمـع الـدولي الجوهرية لتلك البرامج بالموارد الضرورية. وكثيرا ما نتلقي في مجلس الأمن إحاطات من الأمانة العامة أو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تشير إلى أن نداءات الأمم المتحدة من أجل التمويل في مجالات معالجة الصراعات أو بناء السلام لم تجر الاستجابة لها إلا بصفة جزئية على أفضل تقدير. كما أن لدنيا مانحين لا يفون دائما بالالتزامات التي يقطعونها على أنفسهم، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. إننا بحاجة إلى قدر أكبر من التماسك والتركيز والالتزام في هذا المجال برمته. وسيكون هناك دور هام يضطلع به في هذا الصدد الفريقان العاملان الجديدان لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حل الصراعات في أفريقيا.

ومنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية مثال واضح إلى أقصى حد على ضرورة تحلي المجتمع الدولي بقدر أكبر من التماسك والمرونة. وقد أحرزنا تقدما مشجعا في الآونة الأخيرة. فهناك على سبيل المثال ترحيب حار بقرارات البنك الدولي وصندوق التنمية الأوروبي والهيئات الأخرى فيما يتعلق ببوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يجدر الترحيب بإطار تحليل الصراعات الذي وضعه البنك. ولكن لا تزال هناك نقطة عامة، وهي أنه من الضروري تيسير شروط التمويل في حالات ما بعد انتهاء الصراع وضمان الوفاء المبكر بالأرصدة التي وعد بها المانحون والتعزيز الفوري إلى أقصى حد للقدرات الإدارية والاستثمار في الموارد البشرية وتخفيض عبء الدين في منطقة وسط أفريقيا.

ورابعا، يتعين على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما التعاون الاقتصادي الإقليمي بكل السبل الممكنة. وهذا أمر يضطلع به الاتحاد الأوروبي بنشاط من خلال اتفاق كوتونو. ويعني بناء السلام أيضا دعم منطقة وسط أفريقيا لكي تتاح لها فرصة الاضطلاع بدورها الكامل والمنصف في الاقتصادين الأفريقي والعالمي. ومن المسائل الأساسية التعاون الإقليمي بشأن البرامج الاقتصادية وتجميع الموارد وتشاطر نفقات البنى التحتية.

وتعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا من أضخم المهام التي تواجهها هذه المنظمة في السعي إلى دعم السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا. ولكن ذلك سيتطلب بوجه عام إرادة سياسية من الدول الأعضاء، ونحن في مجلس الأمن لنا دورنا الحاسم الذي نضطلع به. ونَدين بذلك لوسط أفريقيا ولشعوبها.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أشكركم على تنظيمكم الحكيم لهذه الجلسة المفتوحة عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووسط أفريقيا في صون السلم والأمن الدوليين. ونود أن نحيي وزراء خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية غابون وجمهورية غينيا الاستوائية، الذين يحضرون معنا اليوم. وإسهامهم مقياس لنجاح أعمالنا.

ويجدر بي أن أحيي المدير الإقليمي للبنك الدولي ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم من المشاركين الحاضرين معنا اليوم الذين تسهم بياناتهم المتنوعة في المستوى الرفيع لمناقشتنا.

لكي نفهم الحاجة إلى التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا، من المفيد أن نذكر عددا من العناصر التي تشهد على الطبيعة المعقدة للحالة في هذه المنطقة دون الإقليمية في القارة الأفريقية، وهي منطقة غنية بالموارد المعدنية والمائية والزراعية.

لقد أصبحت وسط أفريقيا بمضي الوقت ونتيجة للأحداث مصدرا رئيسيا من مصادر القلق للأمم المتحدة.

ورغم بعض العلامات المشجعة على إحراز التقدم، لا يزال هناك عدد من بؤر التوتر، مما يقوض التوازن في المنطقة دون الإقليمية ويسفر عن أوضاع إنسانية تثير الانزعاج.

ومن الواضح الآن أن التكالب على الموارد المعدنية وأعباء الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري والمشاكل المتعلقة بالحكم والفقر من العوامل الأساسية للصراعات الحالية.

ويذكر وفد بلدي، بل ويستنكر، أن تقع الآن أو فيما قبل سبعة من البلدان الـ ١١ في وسط أفريقيا فريسة للصراعات داخل الدول أو فيما بينها. وبالمثل، هناك خمس من البعثات الـ ١٢ لحفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام تعمل في وسط أفريقيا. وفضلا عن ذلك، هناك قاعدة ستة من ممثلي الأمين العام وإجمالي عددهم ٢٠ ممثلا.

ويجسِّد وجود الأمم المتحدة هذا الأهمية التي تعلقها المنظمة على تسوية الصراع في وسط أفريقيا، فضلا عن تصميمها على استمرار تعزيز الآليات التي تنشئها لمعالجة هذه الأزمات المتكررة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالنجاح الدبلوماسي والسياسي والعسكري الذي أُحرز على الصعيد الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى مع تنفيذ اتفاق بريتوريا بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، واتفاق لواندا الذي وقَّعته كل من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

ويتعارض هذا التطور سلبيا مع الحالة في الميدان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يستمر في التدهور إلى حد خطير. ونحث جنوب أفريقيا والأمين العام، اللذين يشكلان الطرف الثالث، على مواصلة مساعيهما للتغلب على العقبات المتبقية ولضمان الامتثال غير المشروط للالتزامات التي تم قطعها. وعلى مجلس الأمن، من جانبه، أن يكفل سير العمليات بكفاءة. ومن الواضح أن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتاج إلى تنقيح لكي تتمكن من التصدي للتحديات الجديدة.

ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة جهودها لإبرام اتفاق سياسي شامل جامع وفقا لروح صن سيتي. ونشجع بوروندي على الانضمام إلى هذا الزخم من أجل إرساء السلام وعلى تطبيع علاقاتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخاصة في مجال الأمن.

وفضلا عن ذلك، ترى غينيا أن اتفاق السلام المبرم بين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وحكومة أنغولا مثالا للحكمة السياسية ينبغي الاحتذاء به. وترحب غينيا باتخاذ القرار ١٤٣٩ (٢٠٠٢) المعني برفع الجزاءات على مراحل، الذي يشكل معلما إيجابيا في عملية السلام.

وينوه وفد بلادي أيضا بالقرار المتخذ في مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي عُقد في ليبرفيل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن نشر وحدة أفريقية متعددة الجنسيات قوامها ٣٠٠ أو ٣٥٠ فردا في بانغي. ويؤيد وفد بلادي النداء من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان المساهمة بقوات بحيث يمكن أن تنفذ عملية تثبيت الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بنجاح. ويجب على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الصدد.

وتعلمنا التجارب أنه يجب توطيد السلام فور استعادته، إذا كان له أن يعتبر مستتبا بصفة نهائية. ويجب أن يتواكب التقدم المحرز على الصعيد السياسي مع المساعدة المالية من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإنعاش الاقتصادي في دول المنطقة. فبدون توفير السبل اللازمة يكون مآل تنفيذ أي اتفاق سياسي الفشل. والإرادة السياسية وحدها لا تكفي. وستتطلب هذه المرحلة المشاركة

المباشرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب ولايته ومن وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أيضا.

وفضلا عن ذلك، علينا أن نعترف بأنه بالرغم من أنه كثيرا ما يكون للمنظمات دون الإقليمية مهمة اقتصادية، فإنها توسع تدريجيا نطاق اختصاصها بحيث يتضمن مسألتي الأمن وحفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على إيجاد التعاون الوثيق والمتوائم والكفء في هذين المجالين.

ومع أخذ الطابع المترابط للصراعات في هذه المنطقة دون الإقليمية بعين الاعتبار، يقترح وفد بلادي إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا يكون مسؤولا عن الإدارة المتكاملة للصراعات، أسوة بمكتب داكار لمنطقة غرب أفريقيا. وستسمح هذه الشراكة الجديدة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة من جهة، ودول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا من جهة أخرى.

وأخيرا، لا يزال وفد بلادي مقتنعا بالحاجة الملحة لعقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. وسيكون هذا المؤتمر فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والتأمل في نهج متكامل لتسوية المشاكل العالقة في وسط أفريقيا. ومن هذا المنظور، ينبغي للأمم المتحدة أن توجه برنامج العمل المتمخض عن هذا المؤتمر. ويتطلب هذا إجراء عملية تحضيرية هادئة وناجعة وموجهة صوب المستقبل.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أضم صوتي إليكم، سيدي الرئيس، في الترحيب الحار بالوزراء الذين أتوا هنا للانضمام إلينا في هذا النقاش. وآمل أن يجدوا في هذه الجلسة العامة ما يستحق الرحلة الطويلة التي قاموا بها إلى نيويورك. وأريد أيضا أن أضم صوتي إلى صوت زملائنا في الإشادة بكم لتنظيم هذا النقاش بشأن وسط أفريقيا. وأعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها المجلس بالفعل الحالة في وسط أفريقيا ككل. ونحن لا يمكننا أن نقول ذلك بثقة لأننا أعضاء في المجلس منذ سنتين فقط. فليست لدينا الذاكرة المؤسسية الطويلة التي لدى الأعضاء الدائمين، ولكن أيا كان البحث القليل الذي أجريناه فقد أوحى بأن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها المجلس الحالة في وسط أفريقيا ككل، بدلا من أن يقتصر تناوله على بوروندي ورواندا والبحيرات الكبرى، وما إلى ذلك. وبالتالي، نحن نشيد بكم لفتح أفق جديد في أعمال المجلس. وأريد أيضا أن أشكركم جزيل الشكر على ورقة المعلومات الأساسية (S/2002/1179)، وأن أشكر أيضا الأمانة العامة على تزويدنا بورقة صباح اليوم بشأن هذه المنطقة.

وفي رأينا أنه تم في الحقيقة شرح المشكلة، بوضوح في ورقتكم، سيدي الرئيس. ولقد كنتم في الحقيقة على قدر كبير من الصراحة في الفقرة الاستهلالية في ورقتكم، حيث قلتم،

> ”رغم ما تتمتع به منطقة أفريقيا الوسطى بمعناها الواسع ... من إمكانات هائلة وما تزخر به من موارد معدنية ومائية وزراعية، فهي تشهد بطئا في السير في طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعكس للعالم أقل الصور إيجابية بين جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا“. (S/2002/1179)

إننا نشيد بكم، سيدي الرئيس، لعرضكم للمشكلة بهذا الوضوح. وفي الوقت ذاته، فإن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو كيف يمكن لهذا النقاش اليوم أن يؤثر في الوضع؟ كيف يمكن لنا أن نضمن أنها في نهاية المطاف، بعد هذا النقاش المفتوح، نكون قد أسهمنا بالفعل في حل المشكلة التي عرضتموها؟

إننا نعتقد أن هناك على الأقل أربع طرق يمكن بها لهذا النقاش أن يكون مفيدا. الطريقة الأولى هي أن، من الواضح أن هذا النقاش سيتمخض عن قدر كبير من الوعي بالمشكلة. ولقد خاب ظني بعض الشيء لقلة مشاركة الدول الأعضاء من خارج المنطقة دون الإقليمية. ولكني، حتى على الرغم من ذلك، أعتقد أن مجرد إجراء هذا النقاش والإبلاغ عنه في يومية الأمم المتحدة وتسجيله في المحضر الحرفي المؤقت ستولّد الكثير من الاهتمام. وبالطبع فإن ورقتكم وحدها، سيدي الرئيس، قد أفهمتنا، على سبيل المثال، أن ثمة مبادرات عديدة في المنطقة. فأنتم تتحدثون، على سبيل المثال، عن التعاون الإقليمي الذي يرتكز على قاعدة ثلاثية تتألف من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتتكلمون بالطبع أيضا عن دور مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا. ونعتقد أن كل هذه المعلومات قيمة جدا. ونقاش مثل هذا هو الذي يفرز المعلومات التي نحتاجها لإصدار أحكامنا.

والطريقة الثانية التي يمكن للنقاش أن يكون بها مفيدا هي إذا تكونت لدينا الرغبة، كنتيجة له، في أن يكون لدينا قدر ما من التماسك الفكري في العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة وغيرها في المنطقة. وبصراحة، فإلى أن استمعنا اليوم إلى البيانات، لم تكن لدينا فكرة عن كم المبادرات والعمل الذي يتم القيام به. وأعتقد أنه سيتعين في مرحلة ما على أحد ما في مكان ما — ولسنا متأكدين من يكون بالفعل – ولكن من الواضح أنه في مكان ما في منظومة الأمم المتحدة سيتعين على أحد ما أن يتولى مسؤولية النظر في كل هذه المبادرات المختلفة ليرى ما إذا كانت متجانسة. وأعتقد، على سبيل المثال، أن السفير ويليامسون من الولايات المتحدة طرح اقتراحا ملموسا. فلقد قال إن هناك ستة ممثلين خاصين للأمين العام في المنطقة. والسؤال الطبيعي هو: هل ينسق الممثلون الخاصون الستة عملهم أم أنهم يقومون بعملهم بشكل منفرد ودون تنسيق؟ وأنا لست واثقا من ماهية الإجابة على هذا السؤال، ولكن من الواضح أن مناقشة كانت قد بدأت أمس في الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، برئاسة السفير كونجول، حول كيفية تنسيق أعمال الممثلين الخاصين للأمين العام. وآمل أن يقدم ذلك إسهاما في هذا المسألة. ولكن القضية لا تقتصر على الممثلين الخاصين لأن، أمامنا قدر هائل من الأعمال المختلفة التي تنتظرنا. ولو كان حقا ما سمعته من ترجمة لبيان أحد وزراء وسط أفريقيا، فلقد قال إنه نظرا لتعدد المبادرات لا بد أن نوائم بين هذه المبادرات التي تظهر في المنطقة. مرة أخرى، آمل أن يفضي نقاش اليوم إلى نوع ما من المواءمة بين جميع المبادرات التي شهدناها حتى الآن في المنطقة.

والطريقة الثالثة التي يمكن بها للنقاش أن يكون مفيدا هي أن نحاول التركيز على تدابير المتابعة الملموسة المطلوب اتخاذها بعد اجتماع اليوم وبعد البيانات التي أدلي بها اليوم. ومن الواضح أن أحد أوجه الضعف الهيكلي للمجلس — بالطبع، كلنا نعلم مدى قوة المجلس دوليا وكل ذلك — ولكن أحد أوجه ضعفه الهيكلي المتأصلة هو عدم قدرته على رصد تنفيذ قراراته وبياناته الرئاسية والصحفية. ولا يوجد حرفياً أي آلية تتابع كل ذلك. ولدينا بالطبع في منطقة وسط أفريقيا عدد هائل من القرارات والبيانات الرئاسية ودعوات مختلفة للعمل. وأعتقد أن علينا في مرحلة ما أن نجلس ونستعرض ما قررناه، ثم نبحث ما نفذناه بالفعل وما لم ننفذه. وإذا كنا لم ننفذ شيئا ينبغي أن نرى أيضا لماذا لم ننفذه. وللاستشهاد بمثال واحد ورد ذكره على لسان عدة متكلمين في مناقشة اليوم: هناك حاجة واضحة لعقد مؤتمر دولي معني بالبحيرات الكبرى. وهذا أحد الموضوعات التي سمعتها تُناقش. والسؤال هو، متى نبدأ العمل لعقد هذا

المؤتمر؟ وما المطلوب لضمان نجاحه؟ وما الذي يحتاجه المجلس لكي يعد له؟ آمل أن يولّد نقاش اليوم الوعي بأننا نحتاج إلى هذا النوع من المتابعة.

والطريقة الرابعة التي يمكن بها لهذا النقاش أن يكون مفيدا هي من خلال جعل الجميع يدركون مسؤولياتهم عن ضمان النجاح في المنطقة. وكما نعلم جميعا فإن التنمية هي شراكة. إنها شراكة بين المجتمع المانح وبلدان المنطقة. ولكي تنجح هذه الشراكة لا بد للجانبين أن يتفقا على ما يمكن لكل طرف القيام به. وإذا صح ما سمعته هنا من بيانات البلدان المانحة فلقد بدا لي أنها تبعث برسالة دقيقة إلى حد ما، تقول فيها: ”هذا ما يمكننا أن نفعله إذا حققتم ذلك“. كانت هذه هي الرسالة التي وجهتها البلدان المانحة. وإذا نشأ تفاهم أفضل فيما بين المجتمع المانح والبلدان المتلقية، وبالطبع داخل منظمات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، نتيجة لنقاش اليوم، وإذا اتفق الجميع على الأدوار الخاصة بهم في المنطقة، سيكون لذلك أثر إيجابي عليها.

ولكل هذه الأسباب، سيدي الرئيس، نشيد بكم لتنظيم هذا النقاش، حتى بالرغم من أن المشاركة من خارج المنطقة لم تكن بالقدر الذي كنا نرجوه، فنحن نرى أنكم أسهمتم بهذا النقاش. ونأمل أن يكون المحضر الحرفي المؤقت لهذه الجلسة موردا مفيدا جدا للمجلس في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سنغافورة على مقترحاته. وأعتقد أنه سيتم إدراج هذه المقترحات في البيان الرئاسي.

السيد ليبلينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يمثل اجتماع اليوم تأكيداً إضافياً لما يساور المجتمع الدولي ومجلس الأمن من القلق الشديد إزاء الحالة في أفريقيا، وللرغبة في التوصل إلى استراتيجية فعالة لحفظ السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ونحن نشعر بالانزعاج لما تحدثه الأزمات الداخلية والدولية من تأثير مزعزع للاستقرار على الحالة في مناطق برمتها. وليست دول وسط أفريقيا استثناء من ذلك.

ولا توجد وصفات سريعة لحل المشكلة الهائلة المتمثلة في تسوية الصراعات الإقليمية. ويلزم أن يبذل أصدقاء أفريقيا، والأفريقيون أنفسهم في المقام الأول، جهوداً متعددة المسارات وحثيثة من أجل كسر الحلقة الفارغة المعهودة التي تتمثل في انعدام التنمية، والمشاكل الاجتماعية، وانعدام الاستقرار السياسي والعسكري، والصراع، ومن ثم انهيار برامج التنمية في نهاية المطاف.

بيد أن من دواعي سرورنا أن نلاحظ أننا قد أتينا إلى اجتماع اليوم ببعض الإنجازات الإيجابية. فقد تحقق قدر كبير من النجاح في تسوية الحالة في أنغولا، وإلى حد ما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بفضل جهود المجتمع العالمي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وجار الاضطلاع بوساطة نشطة لتثبيت العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، كما أنه جرى شيء من تطبيع العلاقة فيما بين دول منطقة البحيرات الكبرى على الصعيد الحكومي.

وينوه الاتحاد الروسي بالزيادة الملحوظة في الأنشطة التي يضطلع بها الأفريقيون أنفسهم لاتقاء حالات الصراع وتسويتها، مما يشهد باستعدادهم لتحمل مزيد من المسؤولية عن حل المشاكل القائمة وعزمهم على ذلك. وقد رحّب مجلس الأمن منذ أيام قليلة بقرار نشر قوة مراقبة دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى تتألف بصفة أساسية من جنود ينتمون إلى بلدان وسط أفريقيا.

وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ونظراً لتقارب هذه المنظمات جغرافياً وما لها من دراية أكبر بالحالات الفريدة على الصعيد المحلي، فإنها يمكن أن تصبح مراكز تنسيق لأغراض التنمية المستدامة والإنذار المبكر بالمخاطر الممكن حدوثها. ومن الأمثلة على ذلك القرار الذي اتخذته دول وسط أفريقيا بإنشاء مجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا وتوقيع وثائق هامة من قبيل ميثاق عدم الاعتداء ومعاهدة للتعاون المتبادل.

ونرى من المهم أن يستعان على نحو نشط بأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أخذ زمام المبادرة في الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات. وينطوي هذا بصفة خاصة على التوسع في ممارسة عمليات حفظ السلام الإقليمية مع توفير الدعم لها من قِبل مجلس الأمن. ولا بد بطبيعة الحال من مراعاة المبادئ ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة لدى البدء في عمليات لحفظ السلام. ذلك أنه من غير المسموح به قيام الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية بعمليات تستخدم فيها القوة ما لم يأذن مجلس الأمن إذناً صريحاً بذلك.

ويعتزم الاتحاد الروسي الاستمرار في تقديم كل مساعدة ممكنة لحل المشاكل في أفريقيا، بالتعاون مع البلدان التي نرتبط معها تقليدياً بعلاقات ودية، وأحياناً بشراكات. فقد كانت أفريقيا وما زالت إحدى الأولويات بالنسبة لنا.

السيد فالديفيزو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أبدأ يا سيدي بالإشادة بأخذكم زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة التي كانت شيقة للغاية، بل وفريدة من وجوه عدّة. فهي ليست على الأقل من نوع المناقشات التي اعتدنا على إجرائها في المجلس على مدى الأعوام القليلة الماضية. ويعرب وفدي عن ترحيبه بحضور وزراء من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأخص بالذكر الوزير القادم من غينيا الاستوائية، بوصفه ممثل لغتنا الإسبانية في القارة الأفريقية. كما أود أن أرحب بمساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال رئيسه، وبسائر الهيئات والوكالات التي قدمت إسهاماً كبيراً في هذه المناقشة.

وقد أصابتنا الدهشة خلال فترة عضويتنا في المجلس للتناقض بين حجم الصراعات التي نراها في منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما في أنغولا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبين القدرة المؤسسية لدى هذه المنطقة دون الإقليمية على الاشتراك في منع نشوب الصراعات وحلها، فضلاً عن تعزيز السلام والأمن الإقليميين. ولهذا السبب فإن من دواعي اغتباطنا أن ننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز تدابير بناء الثقة بين بلدان منطقة وسط أفريقيا، على النحو المنصوص عليه في القرار ٣٧/٤٦، الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩١. فالفضل يرجع إلى هذا القرار في أن لدينا الآن لجنة استشارية دائمة للأمم المتحدة معنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ومن شأن الاجتماع المشترك الذي ستعقده هذه اللجنة الدائمة غداً مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن يساعد على توثيق العلاقة بين الأمم المتحدة وهذه المنطقة.

ونعترف بعدم وجود نقص في مبادرات تعزيز الأمن الإقليمي. وقد سلفت الإشارة إلى ميثاق عدم الاعتداء، فضلاً عن مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، علاوة على مبادرة إقامة نظام للإنذار المبكر.

غير أن أكثر ما يتضح من كل محاولاتنا لإنشاء آليات للأمن الجماعي في أي مكان بالعالم هو ضرورة توفير الدعم السياسي الراسخ للدول المشاركة في هذه الترتيبات المؤسسية. فبدون هذا العامل، لا يمكننا الانتقال من الصعيد

الأكاديمي إلى الصعيد السياسي، أو من النظرية إلى التطبيق، أو من الخيال إلى الواقع. وهذا هو أهم العناصر إذا أريد للأمم المتحدة أو لأي جهة فاعلة أخرى من خارج المنطقة أن تشارك في جهود تحقيق السلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي.

وأود أن أذكر في هذا الصدد بعض العناصر المماثلة في الأهمية تم عرضها في حلقة دراسية عن النهج الإقليمي في التعامل مع الصراعات في أفريقيا، عقدت في آب/أغسطس من العام الماضي كنشاط منفصل خلال رئاسة كولومبيا لمجلس الأمن. ومن الضروري أولاً وقبل كل شيء، كما ذكر في تلك الحلقة، التوصل إلى تحديد لنطاق أو امتداد المنطقة ذاتها، حتى يشعر أعضاؤها بالانتماء إليها. وسيتيح هذا إمكانية إقامة روابط في كثير من مجالات الحياة الإقليمية، بما فيها المجالات الاقتصادية والثقافية، وصوغ مجتمع متحد في نهاية المطاف لأغراض الأمن، أو ما يسميا علماء السياسة الأنغلو – ساكسونيون ”مجتمعات الأمن“.

ثانيا، يتعين أن يكون لدى الأطراف الفاعلة الإقليمية تصور إيجابي للعوامل الخارجية التي تريد الانضمام إليها لإقامة نظام أمن إقليمي. وقد تكون الأطراف الفاعلة الخارجية بلدانا أخرى أو وكالات دولية لها مصلحة في المنطقة.

ثالثا، قد تكون هناك حاجة لأطراف فاعلة إقليمية قادرة على توليد تماسك في المنطقة والحفاظ عليه، وتوفر القيادة اللازمة التي تتطلبها الظروف.

رابعا، من الضروري ألا تتعارض مصالح كبار المشاركين، وأكثرهم نفوذا، في آلية أمن المنطقة مع تطوير النهج الإقليمي.

أخيرا، نؤكد مجددا أن البلدان الأعضاء في المنطقة نفسها يجب أن تحدد احتياجاتها وتختار شركاءها الراغبين في العمل معها لإنشاء أو تعزيز آليات السلم والأمن الخاصة بها. وفي حالة منطقة وسط أفريقيا، نعتقد أن الأمم المتحدة في وضع جيد للمساهمة في ضمان السلم. فوجودها في منطقة البحيرات الكبرى، في أنغولا وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى ما تقوم به اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، يمهد الطريق لقيام تعاون مفيد في المستقبل.

السيدة آرسي دي جانيت (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يشرف وفد المكسيك وجود سائر الوزراء من منطقة وسط أفريقيا، الذين شاركوا معنا في مناقشات اليوم المتعلقة بتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا من أجل الحفاظ على السلم والأمن. وينبغي أن تكون بيانات هؤلاء الوزراء موضوعا للتفكير والدراسة بالنسبة لجميع أعضاء المجلس.

إن مبادرة الشراكة الاستراتيجية من أجل سلام دائم مبادرة روّجت لها المكسيك في مجلس الأمن بغية توحيد أنشطة مختلف هيئات ومنظمات الأمم المتحدة. ويمكن تطبيق هذه الشراكة حتى خارج إطار منظومة الأمم المتحدة، كما أنها قد تساعد على تعزيز تعاون المنظمة مع وكالات إقليمية ودون إقليمية أخرى تشارك في تسوية الصراعات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معترف به في الفصل الثامن من الميثاق. والتفاعل السليم بين هذه الهيئات لا يمكّن من معرفة الحالة على الأرض على وجه أفضل فحسب، بل إنه يمكّن أيضا من تحديد استراتيجية تتناسب مع الاحتياجات. وفي منطقة وسط أفريقيا، التي ابتُليت باستمرار بالحروب والعنف، يلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب الحكومات نفسها، ومن جانب هيئات المنطقة

دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، على أساس شراكة استراتيجية وتجميع الجهود لإرساء السلام وبنائه.

إن بناء السلام في وسط أفريقيا يتطلب الاهتمام على الأقل بثلاثة جوانب رئيسية، هي: أولا، تسوية الصراعات أو صنع السلام؛ وثانيا، تعزيز التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات؛ وثالثا، منع نشوب الصراعات، أو معالجة أسباب الصراعات واستئصالها. وينبغي أن يتم كل هذا على أساس مفهوم الشراكة الاستراتيجية لضمان تحقيق نتائج إيجابية.

وعلى الرغم من موارد وسط أفريقيا الطبيعية الهائلة، من الواضح أن قدرة المنطقة على استخدام هذه الموارد لأغراض التنمية لم تتم الاستفادة منها بالكامل، نظرا لأعمال العنف والحروب الأهلية المستمرة. فحالات الصراع لم تمنع حصول تقدم اقتصادي واجتماعي فحسب، ولكنها حولت الدخل أيضا من استغلال الموارد الطبيعية إلى أغراض غير قانونية، وخاصة شراء الأسلحة من السوق السوداء.

إن تغيير وجه وسط أفريقيا وتحويلها إلى منطقة سلام يتطلب بذل جهود إقليمية. ولذلك، يجب أن نعتمد، قبل كل شيء، على تصميم البلدان المعنية، من خلال إجراءات فردية أو ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية أو دولية. ولن يكتب النجاح لأية مبادرة سلام بدون توفر الإرادة السياسية.

وقد أحطنا علما بجهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرامية إلى تكييف نفسها مع الحقائق الجديدة في المنطقة. ووضع هذه الجماعة بصفة مراقب في الأمم المتحدة يوفر لها فرصا عديدة للتفاعل مع المنظمة بغية تحقيق أهدافها. ونحن نشجع أعضاءها على تكثيف أنشطتهم وتعزيز روابطهم مع الاتحاد الأفريقي ومع الأمم المتحدة.

كما أن أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء المؤسسات والقدرات الوطنية بغية تعزيز التنمية الوطنية والإقليمية ينبغي أن تكون مصحوبة بتدابير فعّالة من جانب المجتمع الدولي لتنمية الموارد البشرية، وتعبئة الموارد المالية بكفاءة لنقل التكنولوجيا وتوفير الوصول إلى الأسواق. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يعرب عن إطرائه ومساندته لمبادرة البلدان الأفريقية الرامية إلى إنشاء آلية سلم وأمن في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، للتصدي لجوانب الضعف السياسي والاجتماعي التي سببتها الصراعات. ونعتقد أن اهتمام نيباد بمسائل تتعلق بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها؛ وصنع السلام وصونه؛ والمصالحة وإعادة التأهيل والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع؛ ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد، تشكل جميعها جزءا من استراتيجية شاملة لإزالة أسباب الصراع من أجل بناء السلام في القارة.

إن تعزيز التنمية الاقتصادية شرط مسبق لا غنى عنه، نظرا لأن الحروب في القارة الأفريقية هي السبب الرئيسي للفقر والتشرد وتدمير المجتمعات. وقد كان للحرب تأثير اقتصادي مباشر أعاق التنمية، وبالتالي فإنه يقوّض الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة.

وينبغي أن تتوفر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القدرة اللازمة لدعم أعضائها في التغلب على الأزمات التي سببتها الحرب. وينبغي أن يكون هدف الوكالات الإقليمية جعل وسط أفريقيا منطقة لا يعتبر الاستثمار فيها مخاطرة كبيرة. وتنسيق الأنشطة مع الأمم المتحدة ومع مؤسسات بريتون وودز ليس خطوة إيجابية فحسب، ولكنها خطوة أساسية. وما فتئت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تعمل لدعم التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية الثلاث والخمسين. وعلاقتها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤمن تنسيقا أفضل للجهود.

مما لا شك فيه أن التكامل الاقتصادي وتطوير الهياكل الإقليمية القوية يمكن أن يساعد على إزالة التأثيرات السلبية للصراعات. وفي حين أنه ينبغي أن تكرس أفريقيا موارد لصنع السلام وبناء السلام، من المهم أيضا أن تكون المنظمات دون الإقليمية والإقليمية قادرة على وضع تدابير لمنع نشوب الصراعات. فإنشاء و/أو تعزيز الهياكل اللازمة لمنع نشوب الصراعات مهمة أساسية.

إن إعطاء الاهتمام المناسب لأنشطة نزع لسلاح المقاتلين السابقين أو تسريحهم أو إعادة إدماجهم أو إعادقم إلى بلدانهم أو توطينهم، وعملية المصالحة وبناء المؤسسات وتعزيز التنمية الاقتصادية متطلب أساسي لإزالة أسباب الصراعات. ويجب أن تقوم المجتمعات المدنية بدور فاعل في هذه الأنشطة، بالتنسيق مع الحكومات ومختلف الوكالات المكلفة بمعالجة هذه القضايا.

ونشجع حكومات وسط أفريقيا على مواصلة العمل من أجل تعزيز المنظمات دون الإقليمية بغية تعديل أو إعادة تحديد أو تقوية أهداف وهياكل تلك الهيئات، حسبما ترتئي ذلك. وفي عملية تحديد التدابير، ينبغي أن تكون هناك مدخلات من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وهي الأكثر معرفة بحقائقها واحتياجاتها. ومن شأن ذلك أن يساعد على تحديد الأهداف على نحو ملائم وتحسين التنسيق واستكمال الجهود بين الوكالات المختلفة المسؤولة عن بناء السلام.

ونشيد بقرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء آلية جديد لحل مشكلات أفريقيا. وفي ذلك السياق، فإن الاجتماع المشترك المقرر عقده غدا هنا في المقر بين الجماعة واللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة بشأن قضايا الأمن في وسط أفريقيا سيسهم في تحسين العلاقات بين الهيئتين، وبذلك يضمن اهتماما أكثر استدامة بمشاكل المنطقة دون الإقليمية.

والمكسيك تعرف أنه يمكننا الاعتماد على تصميم بلدان وسط أفريقيا للعمل من أجل تقوية آلياتها دون الإقليمية ولتحديد المبادئ التوجيهية لتحكم أنشطتها. ولا يمكن لأحد أن يتناول ويصمم وينفذ التدابير التي تراعي مصالح شعوب وسط أفريقيا أكثر من هذه الشعوب أنفسها.

وباتباع مثال منظمة الوحدة الأفريقية، سلف الاتحاد الأفريقي، فإن الاتحاد يؤدي دورا قياديا في الأنشطة التي تستهدف تعزيز السلام. وليس لدينا أي شك في أن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي، ومختلف الآليات دون الإقليمية والأمم المتحدة ستؤتي ثمارها على شكل السلام الذي ترغب بلدان المنطقة في رؤيته بشدة. ويظهر عدد من بلدان منطقة وسط أفريقيا عزمه على تحقيق السلام والبناء عليه. والجهود التي بذلتها مؤخرا حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى تشهد على تصميم تلك البلدان على تحقيق السلام والتزامها به. والاتحاد الأفريقي لديه الخبرة الضرورية لدعم المنظمات دون الإقليمية وتقوية الشراكة الاستراتيجية للتوصل إلى تسوية دائمة للصراعات. ونأمل أن تستخدم تلك الخبرة استخداما ملائما.

وتؤمن المكسيك بقدرة بلدان أفريقيا على إحلال السلام واقتناعها بذلك. وكما ذكرت سابقا ، يظهر وسط أفريقيا علامات على التزامه بالسلام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بتلك الجهود ولنؤكد مجددا دعم المكسيك للقرار الذي تتخذه هذه الدول بالمضي قدما في عملية بناء السلام. ونحن مقتنعون بأن الشراكة الاستراتيجية على المستوى دون الإقليمي، بالإضافة إلى الإجراءات الإقليمية والدولية – وعلى وجه الخصوص بتصميم والتزام البلدان المعنية – ستمكِّن أفريقيا من أن تصبح قارة السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يتابع عن كثب هذه الأنشطة وأن يستعد للعمل على دعم تلك الجهود.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن وسط أفريقيا. ويود وفدي أيضا أن يشكركم على مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الكاميرون والتي توفر أساسا مفيدا جدا لمناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد كالوموه على إحاطته الإعلامية التفصيلية والمفيدة.

ومما يسرني بصورة خاصة أن أرحب بحضور رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سيمونوفيتش، على طاولة المجلس. فوجوده هنا مثال آخر على التعاون والشراكة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن وجود عدة وزراء من بلدان وسط أفريقيا في قاعة المجلس يشهد على أهمية هذه المناقشة. وأود أن أشكرهم على إسهاماتهم المهمة في هذه المناقشة.

وبلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي ألقته هذا الصباح سفيرة الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لذلك، أود مجرد أن أدلي بالتعليقات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

تؤيد بلغاريا تماما المبادرات التي تتعهدها المنظمات الإقليمية والتي تستهدف منع وحل الصراعات في أفريقيا. وبالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فإن المنظمات الإقليمية هي الأدوات الملائمة لضمان السلام في مناطق الأزمات. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالمبادرة التي اتخذت في مؤتمر قمة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر لنشر قوة مراقبة دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى . وهذه المبادرة الجديرة بالثناء تحظى بالدعم الكامل من مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساهمة في قوة المراقبة الدولية. ويعتقد بلدي أيضا أنه من الملائم التفكير في الإسهامات الممكن تقديمها إلى هذه المبادرة من جانب منظومة الأمم المتحدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي الإشادة بالعمل المفعم بالحيوية الذي يؤديه الجنرال سيسي في إطار هذا الجهد الإقليمي.

وتؤيد بلغاريا وجهة النظر التي مفادها أننا نحتاج إلى التعامل مع مسألة سبل ووسائل تدعيم التعاون الإقليمي. ولا شك في أن تدعيم هذا التعاون سيسهم في التكامل التام لبلدان المنطقة في الاقتصاد العالمي، ومنع الصراعات وبناء السلام في هذه المنطقة التي تعاني من الأزمات. وإمكانات المنطقة فيما يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية هائلة. وللاستفادة من تلك الإمكانات، يتعين على بلدان وسط أفريقيا أن تظهر رغبتها السياسية في التعاون داخل إطار المؤسسات الإقليمية.

ولقد أشار العديد من الذين تكلموا قبلي إلى أوجه القصور في بعض بلدان المنطقة أثناء مراحل مختلفة من التاريخ الحديث. وصرحوا أيضا بأن أوجه القصور تلك هي بالفعل مصدر الصراعات الحالية في المنطقة. وأود أن أقول إنني أؤيد هذا التحليل تأييدا كاملا. وسأضيف أيضا أنه من دون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون وإنشاء نظام اجتماعي وسياسي متعدد وديمقراطي على وجه حقيقي، لن تستطيع أبدا أمم – دول وسط أفريقيا أن تستمر.

وأعتقد أن هناك توافقا في الآراء داخل مجلس الأمن بشأن ضرورة أن تولي الأمم المتحدة اهتماما أكبر لمنطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والسؤال الآن يتعلق بتحديد سبل متابعة تحسين العلاقات بين منطقة وسط أفريقيا والأمم المتحدة. وأحد هذه السبل هو متابعة التعاون بين المنظمة

وبين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقدم الأمين العام في تقريره المؤرخ في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠١ تفاصيل التعاون بين تلك المنظمة الإقليمية وبين الأمم المتحدة، والروابط التي ينبغي صونها وتطويرها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن نستكشف فكرة نشر بعثة مشتركة بين الوكالات في بلدان وسط أفريقيا، مشابهة للبعثة التي تم إرسالها إلى غرب أفريقيا تحت قيادة وكيل الأمين العام السابق، فال. ويمكن لمثل هذه البعثة أن تقدم تقريرا يتضمن توصيات تستهدف تطوير نهج إقليمي متكامل ومتضافر لذلك الجزء من أفريقيا.

وما لم يتم تعزيز ومواصلة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلن يصير ممكنا تحقيق تعاون أكبر بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه مؤخراً في عملية السلام تلك في ذلك البلد. وأنا أفكر بشكل خاص في الاتفاقين الثنائيين بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتي أوغندا ورواندا. وإن اتفاقي بريتوريا وأوغندا يوفران قوة دفع مشجعة وإيجابية وجديدة في عملية السلام في ذلك البلد. وهما يمثلان فرصة يجب على المجتمع الدولي أن يؤيدها بدون تقصير.

وترحب بلغاريا أيضا بحسن النية الذي عبرت عنه البلدان المعنية في الأشهر الأخيرة، وأيضا بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها جنوب أفريقيا وأنغولا لتعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى قوة الدفع الجديدة هذه، تؤيد بلغاريا تمام التأييد المفاهيم التشغيلية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الواردة في التقرير الخاص للأمين العام، ونحن نؤيد توصيته بأن يتعزز إجمالي ملاك قوة البعثة ليصل إلى ٨٧٠٠ فرد.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على ورقة المعلومات، وعلى مبادرة تنظيم هذه الجلسة المفتوحة، وبالتالي المساعدة على إبقاء وسط أفريقيا في مقدمة اهتمامات المجلس.

إن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي. ونرحب بوجود الوزراء هنا ومساهماتهم في المناقشة. ويسرني جدا، شأن المتكلمين السابقين، أن أرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد سيمونوفيتش، هنا اليوم.

وكما أظهرت البيانات التي تم الإدلاء بها من قبل، نرى جلسة اليوم أساسية بشأن إقامة روابط تشغيلية فعالة. وقد أبدى وفد بلدي، في مناسبات عديدة، مدى الأهمية التي تراها المملكة المتحدة لتوفير تنسيق أكبر بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التنسيق هام في حد ذاته ودليل على ما أعتقد أنه الآن أمر مألوف لدينا، إن لم يكن دائما في ممارساتنا: إن السلم، والأمن والتنمية الاقتصادية أمور ترتبط ارتباطا جذريا ويجب تناولها بشكل متواز.

وهذا الارتباط، بالتأكيد، حقيقة تدركها شعوب بلدان أفريقية عديدة في حياتها اليومية وجسدتها حكومات أفريقية في مبادرتين من المبادرات الرئيسية الخاصة بالشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، في مجالات السلم والأمن، والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد. ومما لا يثير الدهشة أن الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى تعيدان تحديد أدوارهما بحيث يراعى فيها الأمن الجماعي، لأن التنمية الاقتصادية للمنطقة لا يمكن معالجتها بدون التصدي للصراع.

وهناك مجموعة أخرى من الروابط نحن بحاجة إلى دراستها - تلك الموجودة بين الجهود دون الإقليمية،

والإقليمية، والدولية للتصدي للصراع وتحقيق التنمية. وأعتقد أن هناك تبادلا ثنائي الاتجاهات. والجهود على المستوى دون الإقليمي يمكن أن تضفي مضمونا وشكلا على مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وستكون المنظمات دون الإقليمية الفعالة لبنات لاتحاد أفريقي فعال. وفي الاتجاه الآخر، تلك المبادرة والاتحاد الأفريقي يمكنهما أن يوفرا سياقا لجهود دون إقليمية ووطنية، وأيضا إطارا للدعم الدولي. والمملكة المتحدة ترحب أيضا بالمدخلات المباشرة التي توفرها المنطقة لعمل مجلس الأمن والأفرقة العاملة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بأفريقيا. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى التأكد من أن كل جزء من المنظومة يؤدي دوره بكل قوة، ولا يؤدي عملا مزدوجا. والمنظمات دون الإقليمية لوسط أفريقيا بحاجة إلى تحديد دورها وفقا للمجال الذي يمكنها أن تبرع فيه إلى أقصى حد. كيف يمكنها أن تضيف إلى مبادرات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وآلية استعراضها، وكيف يمكن للمنظمات دون الإقليمية المختلفة أن تتفاعل فيما بينها؟

لقد رحب المجلس بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لمعالجة التوتر بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عن طريق نشر قوات مراقبة دولية. وهذا دليل ملموس جدا على الإرادة السياسية. ونأمل أن تعمل القوة في تعاون وثيق مع آليات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وقبل كل شيء، نرحب بالجهود الرامية إلى إحياء التعاون في منطقة وسط أفريقيا، لأن المشاكل وإمكانية بلدان المنطقة مرتبطة كل منهما بالأخرى. لكن توسيع نطاق الآليات الإقليمية أو توسيع ولايتها لا يمكن أن يساعدا ما لم يكن هناك هدف مشترك حقيقي تقوم عليه تلك الآليات. وفي كثير جدا من أرجاء المنطقة، لا يزال ينظر إلى علاقات الجوار على أنها عديمة الفائدة - المكاسب الاقتصادية أو الأمنية التي يحققها جاري هي خسارة بالنسبة إليّ. والقول بنقص الأمن الاقتصادي والبدني لكثير من شعوب المنطقة غير صحيح تماما. لكن الأمر سيتطلب أكثر من مجرد بنى جديدة لكسر دائرة الشكوك والانتهازية الضيقة.

إن أول ما يحتاجه أبناء وسط أفريقيا هو نظرة تطلعية، نظرة إلى النفع المتبادل الذي يمكن أن يتحقق من السلم والتعاون، وإلى الأثر المحتمل للاستراتيجيات العادلة وبعيدة النظر لتنمية الموارد الطبيعية الهائلة للمنطقة. وهذا يجب أن يشكل إطار التعاون الإقليمي. وعندئذ يمكننا أن ننظر فيما يمكن أن يساعد به المجتمع الدولي على أحسن وجه. والمدخلات الدولية يجب تنسيقها أيضا، عبر الحدود الوطنية والوظائف المختلفة، وهناك دور قيادي هام هنا للأمم المتحدة، خاصة عن طريق الممثلين الخاصين للأمين العام.

وضمن وسط أفريقيا، ربما في منطقة البحيرات الكبرى، نرى بوضوح شديد ما يسببه الصراع من خسائر مروعة، خسائر في الأرواح وفي المنطقة الجميلة الغنية بالموارد المتنوعة. لقد وقعت اتفاقات السلام، ونحن نرى تنفيذا على طريقة الخطوة - خطوة. لكني أخشى أن تبقى عقلية الصراع - عقلية الشك واللوم والتنافس. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، يجب أن تتمثل الخطوات الأولى في إنهاء الصراع المسلح، بينما في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تتمثل في إنشاء حكومة انتقالية، وفي بوروندي لتوطيدها. لكن بناء السلام سيعتمد على تعاون إقليمي أوسع. والمملكة المتحدة تؤيد اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام، والأمن، والديمقراطية والتنمية في البحيرات الكبرى. وهذا يمكن أن يساعد على توفير الإطار. إلا أن إرادة تغيير الطريق يجب أن تأتي أولا من الحكومات في المنطقة. فهي إذا استمعت إلى شعوبها ستفعل ذلك.

السيد سيوبيرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أرحب هنا اليوم بمشاركة وزراء خارجية المنطقة وممثلي مختلف الوكالات والهيئات. إن مدخلاقم قيّمة إلى حد كبير وهامة بالنسبة للمجلس في النظر في الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وما وراءها، في هذا الوقت المناسب، حيث آفاق السلام حقيقية وفي متناول اليد.

فعلى مر عقدين على الأقل، ألحقت الصراعات العنيفة الخراب بسبعة بلدان من بلدان وسط أفريقيا البالغ عددها أحد عشر، وأسفرت هذه الصراعات عن معاناة وخسائر لا توصف. وبخروج هذه البلدان تدريجياً من الصراع، من المحتم التركيز على بناء السلام، بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي. ويتعين أن تشرع بلدان وسط أفريقيا بعملية تنمية ذات أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية. ويجب أن يقابل الدعم الخارجي المقدم لإبرام الاتفاقات دعم لتنفيذها العملي.

إن الصراعات في وسط أفريقيا متشابكة، ولذلك، من الضروري الأخذ بنهج إقليمية لإدارة هذه الصراعات. والجهود التي بذلتها دول المنطقة لتعزيز التعاون الإقليمي والأمن الجماعي مشجعة، ولكن توجد حاجة لعمل ما هو أكثر من ذلك. وتقع المسؤولية الرئيسية لبناء السلام على عاتق هذه البلدان نفسها، ولكن بوسع المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة هامة في هذه العملية.

ويتطلب بناء السلام استخدام مجموعة كبيرة من الآليات استخداماً مدروساً ومنسقاً لتعزيز سلام مستقر ودائم داخل الدول وبينها. وتشجع النرويج الأخذ بنهج شامل يتضمن أنشطة تساعد على تعزيز المصالحة والحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن العناصر الأساسية في بناء السلام أيضاً نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ومن القضايا الأخرى المتصلة بالأمن اتخاذ إجراء إنساني يتعلق بالألغام والسيطرة على الأسلحة الصغيرة وإصلاح قطاع الأمن.

وهناك بعد آخر لبناء السلام نعلق عليه أهمية كبيرة وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يشمل إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً. ويتعين إصلاح أو بناء البنى الأساسية والوظائف العامة الرئيسية. ويشمل بناء السلام أيضا دعم تنمية قطاعات التعليم والصحة والإنتاج.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد النرويج أيضا على أهمية إدماج قضايا الجنسين في منع نشوب الصراعات وصنع السلام والحفاظ على السلام وبناء السلام. فمشاركة المرأة على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار وتنفيذه مسألة أساسية للنجاح.

ونحن نقدر ونشكر الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لصنع السلام والحفاظ عليه وبنائه في هذه المنطقة من خلال مختلف البعثات، ومن خلال ممثلي ومبعوثي الأمين العام الخاصين والشخصيين. وستواصل النرويج تقديم الدعم لعملية جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفاعلية في التخطيط لعمليات السلام المعقدة وتنفيذها. وهذا يعني تعزيز قدرة إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى التي لها دور تنفيذي، مع ضمان وجود خطوط واضحة للسلطة وتحديد الأدوار لتعزيز التآزر وتجنب ازدواجية الجهود. ونأمل أن يؤدي هذا إلى تعزيز استعداد الدول الأعضاء لتقديم موارد مالية وبشرية لهذه العمليات.

ونحن نشجع بقوة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية. ويتحمل عدد من بلدان المنطقة

ديوناً بمبالغ كبيرة، تمنع في بعض الحالات المشاركة الكاملة لهذه المؤسسات. وستنظر النرويج في تقديم الدعم لمبادرات الدين المتعددة الأطراف المتعلقة بهذه البلدان بغية تيسير المشاركة الكاملة في جهود الإعمار والتنمية التي يضطلع بها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي.

وقد وضعت النرويج استراتيجية لمساهمتنا في الجهود الدولية المنسقة التي تبذل لتعزيز حل الصراعات وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ومع أننا خصصنا موارد كبيرة لهذا الغرض، إلا أنها مع ذلك محدودة وينبغي استخدامها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

وقدمت النرويج دعماً للحوار بين الكونغوليين بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وخصصنا أيضاً ٢٥ مليون كرونر نرويجي لصندوق الاستئمان المخصص لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى، الذي أنشأه البنك الدولي في عام ٢٠٠٢. وإضافة إلى ذلك، بلغت المساعدة الإنسانية والمساعدة في المرحلة الانتقالية التي قدمناها إلى المنطقة ٢٣٥ مليون كرونر نرويجي في عام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة الأخيرة نحو السلام في منطقة البحيرات الكبرى وما بعدها، فإن الحالات الأمنية الباعثة على الأسى في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي مقلقة جداً. وقد تكون لها آثار سلبية على أمن واستقرار بلدان أخرى أيضاً. ونحن قلقون لأن تجدد القتال يعرض عمليات السلام للخطر. كما أن الأنباء عن تدهور الحالة الإنسانية بسرعة مقلقة جداً ويجب أن نعمل جميعنا معاً لتعزيز المكاسب التي تحققت على المستوى السياسي لكي تترجم هذه المكاسب إلى تقدم حقيقي على الأرض.

أخيراً، للفقر والصراعات العنيفة عواقب بعيدة الأثر. ونحن جميعاً نتأثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعواقبها المزعزعة للاستقرار. ومن الضروري المساعدة على منع اندلاع الصراعات العنيفة، لتمهيد الطريق أمام السلام في الوقت الذي لا تزال فيه الصراعات دائرة ولإعادة بناء المجتمعات بعد أن يكون السلام قد تمت استعادته بغية تعزيز سلام دائم وتنمية مستدامة. ونأمل أن نكون قد تمكنّا، من خلال هذه المناقشة هنا اليوم، من إيضاح معالم هذه القضايا على نحو يتيح لنا أن نعمل جميعاً على هذا النحو.

السيد موريس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً، يا سيدي، أن أشكركم وأشيد بكم على تنظيم هذه المناقشة، التي لها أهمية رئيسية بالنسبة لنا. ويبدو أن هذه المناقشات تطورت على نحو مستصوب تماماً، بما في ذلك من خلال بيانات وزراء بلدان المنطقة ومشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلي الوكالات الرئيسية المعنية. وتؤيد فرنسا البيان الذي قدمه ممثل الدنمرك باسم الاتحاد الأوروبي.

لن أستعرض جميع الصراعات في المنطقة أو المساعي الجارية في الأمم المتحدة. ببساطة، أود أن أعرض بعض الآراء التي استلهمتها من بيانات الوزراء الذين تكلموا في وقت سابق.

أولاً، التعاون مع دول المنطقة يبدو ضرورياً بصورة متزايدة. وفي الحقيقة، تمكن المجلس من إقامة علاقات عمل ممتازة مع دول المنطقة. وأفضل مثال على هذه العلاقات، دون شك، يتعلق بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تمكن المجلس بخصوصه من إقامة شراكة حقيقية مع الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد تعززت هذه الشراكة تدريجياً من خلال بعثات المجلس

المنتظمة إلى الميدان، ومن خلال الاجتماعات التي انعقدت هنا في هذه القاعة في نيويورك بمعدل اجتماع واحد على الأقل كل عام.

وبفضل علاقة الثقة بين المجلس ودول المنطقة تمكن المجلس من الاطلاع مباشرة على الواقع على الأرض ومن الحصول على قناة يرسل من خلالها الرسائل الضرورية – وأحياناً رسائل التحذير التي قد يتبين أنها ضرورية. ولا بد أن تبذل جميع بلدان المنطقة جهودا للبناء على التقدم الذي تحقق مؤخرا في مسيرة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك التقدم الذي لا يزال هشا – حتى لا نخدع أنفسنا.

وعلى جميع دول المنطقة أن تمارس الضغط اللازم لضمان أن تلقي المجموعات والفصائل المسلحة، التي تملك بعض التأثير عليها، شرقي البلد، أسلحتها وتضع حدا للمذابح التي تقع هناك.

وإن عملية انسحاب القوات الأجنبية يجب أن تكتمل، فهذا شرط مسبق لعودة السلام في المنطقة في نهاية المطاف. وعلى الدول المعنية أن تتعاون فيما بينها بالكامل في تنفيذ برنامج تسريح أعضاء المجموعات المسلحة وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم .

وبالمثل، لا بد للأطراف أيضا أن تمتثل امتثالا كاملا لقرارات المجلس، بدءا بتجريد مدينة كيسانغاني المعذبة من السلاح. وهنا أيضا، على الدول المجاورة أن تقوم بدورها لحمل متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على الامتثال لهذا الالتزام.

وينبغي نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شرقي البلد لتحسين رصد الوضع الميداني ودعم الانسحاب وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلى الكونغوليين الآن أن يتفقوا على آليات التحول السياسي في بلدهم والتوصل إلى اتفاق سياسي يشمل الأطراف كافة.

وأخيرا، ينبغي للجميع أن يحشدوا قواهم لوضع حد لنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكرنا تقرير قاسم قبل قليل، فإن النهب هو إحدى القوى المحركة لهذا الصراع، وإنه يتم بمعاونة وتواطؤ جميع الأطراف. وليس من المقبول أن تستغل موارد ذلك البلد الكبير لتكبيد الشعب الكونغولي مزيدا من الضرر.

إن مسيرة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن فصلها عن المسيرة التي بدأت في بوروندي. وهنا، أيضا، يشجع المجلس المنطقة في جهودها. وقد سمح مؤتمر القمة الأخير الذي انعقد في إطار المبادرة الإقليمية بإحراز بعض التقدم نحو وقف إطلاق النار، وعلى ما تبقى من الحركات المتمردة المعاندة أن توقف أعمالها العدائية الآن وأن تتفاوض بحسن نية.

وبالنسبة لعملية أنغولا، فقد مرت بتقلبات هائلة هذا العام. لكن للمرة الأولى، أصبح بروتوكول لوساكا يطبق الآن. ولا بد لشعب أنغولا أن يغتنم هذه الفرصة التاريخية بالكامل من أجل استعادة الاستقرار والرفاه للجميع في ذلك البلد الذي كابد العديد من المحن طوال تاريخه.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ها هي، أخيرا، تقدم لنا نموذجا طيبا للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن. وسيتم نشر قوة مراقبة دولية هناك، إعمالا لمبادرة إقليمية يقودها الرئيس بونغو، الذي تود فرنسا أن تشيد به. ولقد اتخذ رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ذلك القرار في مؤتمر قمة ليبرفيل المعقود في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وستقوم تلك القوة بتثبيت

الاستقرار في البلد وفي المنطقة برمتها. إلا أن هذه القوة ستكون قوة مراقبة، وليست قوة تدخل، بمعنى أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق الاستقرار الإقليمي ستقع على عاتق الأطراف نفسها في المقام الأول. ولا بد لها من سرعة تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في مؤتمر قمة ليبرفيل. وعليها بصفة خاصة إبعاد أولئك الأشخاص الذين يقفون حائلا أمام قيام علاقات حسن جوار بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يقوم الرئيس ديبي بزيارة بانغي في المستقبل القريب، مثلما أعلن فعلا.

لقد أقام مجلسنا شراكة حقيقية مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، فيما يتصل بنشر هذه القوة. وأعرب المجلس في بيان رئاسي اعتمد يوم الجمعة الماضي، عن تأييده السياسي للدول الأعضاء في هذه الجماعة. وشجع الدول من خارج القارة على تقديم الإسهامات السوقية أو المالية. وأرسى مجلسنا أيضا أسس شراكة سليمة بين هذه القوة ووجود الأمم المتحدة في الميدان. ويزمع إقامة اتصال مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجنرال سيسيه، وستتولى غابون، باعتبارها البلد الرائد، مهمة رفع التقارير إلى مجلس الأمن.

وعلاوة على رصد هذه الأزمات، والتزام المجلس وشركائه في المنطقة، فإن التجربة التي خضناها في وسط أفريقيا علمتنا أن قضايا الأمن ليست القضايا الوحيدة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في التوصل إلى تسوية نهائية. فنجاح عمليات السلام يعتمد، في المقام الأول، على جهود الأطراف نفسها. ولكن أي عملية للسلام تحتاج أيضا إلى توفير الوسائل المالية اللازمة كيما يكتب لها النجاح.

وفي سياق البعثات التي أوفدها المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى، شرع في حوارات مثمرة مع البنك الدولي ومع صندوق النقد الدولي. ويسعدنا أن نلاحظ ذلك المستوى المتعاظم لمساهمة المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية في عمليات بناء السلام في المنطقة، الأمر الذي يتجلى في القرارات المتخذة مؤخرا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وعلاوة على الجهود الطارئة التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن عودة الاستقرار الطويل الأجل إلى المنطقة سيتطلب على الأرجح، مثلما أشار آخرون بالفعل، عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن يضم مثل هذا المؤتمر كلا من الأطراف المعنية ودول المنطقة وأعضاء المجتمع الدولي بغية تحديد الخطوات اللازم اتخاذها وتعبئة الوسائل الضرورية لتنفيذها. وسيسمح هذا المؤتمر بالتصدي، بشكل جامع، لمختلف جوانب الصراعات الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. ولقد حان الوقت للتفكير في طرائق وترتيبات عقد هذا المؤتمر. ولا بد من المشاركة الإيجابية لجميع الأطراف المعنية حتى يكتب له النجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للكاميرون.

تؤيد الكاميرون تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به صباح اليوم، معالي السيد رودولف أدادا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرنكوفونية في الكونغو، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. لذلك سأختصر، لا سيما وأنني آخر متكلم في القائمة وكوني أتوق إلى استئناف مهامي الرئاسية.

تلبية لنداء مجلس الأمن، تم عرض مسألة وسط أفريقيا على المجلس لمناقشتها، في سبيل تضافر الجهود لاستعادة السلام وصونه عن طريق التنمية والوقاية من الصراعات وإدارتها وتسويتها. ولقد عرضت منطقة وسط

أفريقيا على مجلس الأمن لتشرح واقع الحال فيها، وتعرب عن إيمانها بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على وجه التحديد، ولتعلن عن توقعاتها.

لقد جاءت منطقة وسط أفريقيا لتشرح لنا حالتها: فهي منطقة أجهدها الصراع، وهذا أمر أكيد؛ لكنها أيضا، أولا وقبل كل شيء، منطقة تنظم نفسها بغية تحقيق السلام والاستقرار. وتقع منطقة وسط أفريقيا في قلب أفريقيا. وهي تشكل مجموعة استراتيجية وجغرافية سياسية تتمتع بموارد طبيعية ضخمة – معدنية وزراعية ومائية: موارد ضخمة تثير مزيدا من الجشع لا يعود دائما بالإفادة على المنطقة دون الإقليمية.

وتعطي منطقة وسط أفريقيا انطباعا بأنها لا تعرف كيف السبيل للعيش من ثرواتها، وأنها منطقة لا تتحقق فيها التنمية بسبب الصراعات الكثيرة. وقد أشار كل المتكلمين السابقين إلى تلك النقطة. فسبعة بلدان من البلدان الأحد عشر التي تشكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تشهد خاصة صراعات مدمرة أو أنها بالكاد باشرت الخروج منها.

لقد حصلت خسائر كثيرة في الأرواح البشرية، ولحق الدمار بالكثير من البنى التحتية للاتصالات والإنتاج. ويا للخراب الذي لحق بالتنوع البيولوجي الفريد والمفيد جدا للحفاظ على النظام الإيكولوجي العالمي وتوازنه.

نعم، إن منطقة وسط أفريقيا منطقة أرهقها الصراع. ولكن تلك الحالة ليست حتمية. حتى ولو كان الوضع كذلك، فإن منطقة وسط أفريقيا ترفض تلك الحتمية. وهي ترفضها لأنها قالت لا للحرب ولا للصراع. وإن منطقة وسط أفريقيا ترفض تلك الحتمية لأنها تريد في النهاية أن تعيش من مواردها بسلام واستقرار. تلك هي السمة الثانية لمنطقة وسط أفريقيا: منطقة منظمة من أجل السلام والتنمية.

ومن هنا جاء تنشيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبالتالي إنشاء أيضا مؤسسات تعزز السلام: وهي مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا الذي يعززه نظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، ولجنة الدفاع والأمن. وعليه، فإن منطقة وسط أفريقيا التي عرضت على مجلس الأمن، هي شريك قادر على الوفاء بمقتضيات المادتين ٥٢ و ٥٣ من الميثاق في سبيل تعزيز تسوية الصراع على الصعيد الإقليمي. وتتمثل النقطة الآن في توطيد البنى التي تم إنشاؤها وتشجيع العمل المشترك مع الأمم المتحدة.

وإذ أعلمت منطقة وسط أفريقيا المجلس بحالتها، فهي تنتهز فرصة هذه المناقشة — وهذه النقطة الثانية من بياني — لتعرب عن إيمانها بالتعاون مع الأمم المتحدة ولتدعو بجدية إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة برمتها. وكيف يمكن أن يكون غير ذلك؟

إن مهام التنمية والسلام تتطلب موارد ضخمة وعملا يقوم به أطراف كثيرون؛ وبالتالي، تقتضي التنسيق بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية. وكيف يمكن أن يكون غير ذلك، ما دامت عملية حفظ السلام، كما قال الأمين العام، قد اكتسبت بعدا إقليميا؟

> ”ومن الطبيعي أن يُتوقع للدول الأفريقية أن تضطلع بدور رائد في مشاكل ساحتها الخلفية، وهي في العديد من الحالات تصدت للتحديات بشجاعة. وقد بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص جهودا بطولية في الظروف البالغة الصعوبة في ليبريا وسيراليون.

ولكن ليس من الطبيعي، بل ليس من العدل، أن يُتوقع من الأفارقة أن يضطلعوا بهذه المهام دون مساعدة''. (S/PV.4081، الصفحة ٣)

ذاك ما أعلنه الأمين العام للمجلس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ويصبح إعلان قمة الألفية مهما للغاية. وعليه، فقد التزم رؤساء الدول أو الحكومات، في جملة أمور، بدعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية للوقاية من الصراع وتعزيز الاستقرار السياسي. وبالاستناد إلى ذلك الإعلان، وانطلاقا من الثقة بالالتزامات المهيبة التي تعهد بها رؤساء الدول أو الحكومات، ترغب منطقة وسط أفريقيا في أن تعرب عن توقعاتها. تلك هي النقطة الثالثة والأخيرة من بياني. لقد تكلم رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية، وقد تكلموا بشكل جيد. الآن، حان وقت العمل. ففي الاجتماع الذي انعقد في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بين الرئيس بوش ورؤساء دول وسط أفريقيا في نيويورك، أشار رئيس الكاميرون، فخامة السيد بول بيا، إلى مجالات التعاون الدولي في سبيل صون السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

وتوخيا للوضوح والإيجاز، سأجمعها في فئتين. فئة التعاون الأولى تتمثل بقدرة البناء في المنطقة دون الإقليمية — من خلال تدريب الفرق، وعمليات تبادل العاملين وإجراء الترتيبات للشراكات السوقية، وتزايد إمكانية الوصول إلى المخزون، والقدرة على نشره سريعا – عن طريق التعاون مع الهيئات الأفريقية دون الإقليمية الأخرى. أود أن أكون واضحا حيال أن منطقة وسط أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي ينتمي فيها أعضاؤها إلى مجموعات متعددة، مما يدل على مدى أهمية موقعها.

وأخيرا، وبفضل تشغيل آلية الإنذار المبكر التابعة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، والقوة المتعددة الجنسيات في وسط أفريقيا، فإن مجلس الأمن، من خلال دعمه الإجماعي لنشر قوة مراقبين دولية على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى رسم مسارا صحيحا لجهودنا.

والنقطة الثانية التي أود أن أشير إليها تتعلق بدعم اتفاقات السلام. ففي جميع مناطق العالم – وقد أثارت الكاميرون هذه النقطة بالذات في هذه القاعة يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ – يكون التوقيع على أي اتفاق للسلام دائما مقترنا بالدعم المالي للمساعدة في حل المسائل المعلقة. ولا يخفى على أحد منا أنه عندما تدخل الحرب من النافذة، يخرج السلام والتنمية من الباب الخلفي. والصراعات الكثيرة التي حاقت بمنطقة وسط أفريقيا مزقت النسيج الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة دون الإقليمية. والحاجة إلى عملية التسريح ونزع السلاح والتعمير وإعادة الإدماج، التي نادت بها الأمم المتحدة في حالات مماثلة، تُصبح بالغة الأهمية هنا. وأية عودة نهائية للسلام إلى المنطقة، تتوقف إلى حد بعيد على هذا الأمر.

وفي هذا الصدد، ينبغي، إذن، الترحيب ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي اقترحه البنك الدولي. والتنفيذ السريع لهذا البرنامج سيسمح لبلدان وسط أفريقيا بإعادة بناء اقتصاداتها والتعويض عن الوقت الضائع. وكل هذا يستدعي التواجد المادي الواضح للأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا.

لذا، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبني استراتيجيتها من منطلق تقييم للوضع الفعلي، لا على أساس ما يشاهد هنا من المقر، وإنما على أساس منظورات محلية – من هناك على أرض الواقع، في وسط أفريقيا. وهنا تكمن أهمية وإلحاحية إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى الميدان.

وقد استمعت باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة، والذي زاد من وجاهة الاقتراح الذي طرحته الكاميرون في المجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بإنشاء هيكل في الأمانة العامة لمتابعة تطورات القضايا الأفريقية. ويمكن لمنظمتنا أن تستفيد من تجارب البنك الدولي الناجحة جدا في هذا الصدد.

إن منطقة وسط أفريقيا تود أن تستغل مواردها الطائلة في ظل ظروف يسودها السلام والاستقرار. وتود أن تكون قادرة على القيام بدورها كحلقة وصل ودعامة للتكامل الأفريقي، وهي، في هذا الصدد، تعول على التعاون والدعم القوي والحازم والملموس من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

يذكر أعضاء المجلس أننا، أثناء مشاوراتنا، وكما ورد في مذكرة المعلومات الأساسية التي عممت على الأعضاء قبل هذه الجلسة، اتفقنا على أن نختتم مناقشة اليوم ببيان رئاسي. وقد أعد مشروع بيان يتضمن الآراء والملاحظات التي طرحها الأعضاء أثناء مناقشاتنا، وسوف يبلغ به الأعضاء هذا المساء للتعقيب عليه.

وفي غضون ذلك، يبدو لي من المناسب، في ضوء حضور أعضاء آخرين في المنظمة، وبالذات حضور وزراء من منطقة وسط أفريقيا وممثلين من الوكالات الدولية، وقد تشرفنا بوجودهم هنا اليوم - أن أستخلص بعض النتائج الأولية من جلسة اليوم.

كان الهدف من اجتماعنا، كما يذكر الأعضاء، هو دراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الشراكات الخلاقة بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وقد حددت مناقشاتنا عددا من الأسباب الكامنة وراء الصراعات التي استحكمت في المنطقة منذ أكثر من عقدين من الزمان، وأشار جميع المتكلمين إلى الصلة الوثيقة بين الفقر المزمن ونشوب الصراعات واستمرارها في وسط أفريقيا. وأكد اجتماعنا على حقيقة أن هناك تطورات إيجابية ملموسة في جميع الصراعات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي يُعزى إلى وجود التزام سياسي أكثر حزما لدى زعماء منطقة وسط أفريقيا والبلدان المعنية الأخرى. وهذا الوضع الجديد يتطلب تدابير لبناء السلام، مثل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعمار. وكل هذه الخطوات تتطلب موارد مالية كافية لا يمكن تعبئتها إلا بدعم منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين قاطبة.

وأعرب جميع المتكلمين عن مدى تقديرهم للالتزام المتجدد من جانب البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم المساعدة في العمليات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل في منطقة أفريقيا الوسطى بعد خروجها من الصراع.

واستمع المجلس إلى المناشدة الإجماعية لدول وسط أفريقيا بأن تقدم الأمم المتحدة دعمها الحاسم لجهود المنطقة دون الإقليمية في ميدان صون السلام والأمن. وشددت تلك الدول، في هذا الصدد، على أهمية تفعيل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

ورحب المتكلمون بالمبادرة التي طرحتها مؤخرا الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والتي تدعو إلى إنشاء قوة دولية للمراقبة والأمن، لنزع فتيل التوتر بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتأمل دول وسط أفريقيا في أن يتم بشكل فعال متابعة وتعزيز الالتزامات التي قُطعت اليوم. وتم الإعراب عن الرغبة في أن تكون هناك متابعة دقيقة خاصة بهذه المناقشة.

وشدد المجلس على أهمية وجود تداوب بين الجهود المبذولة، بغية تنسيق الأعمال في الميدان، ومن هنا اكتسبت الحاجة إلى منسق عام تابع لمنظومة الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا، قدرا كبيرا من التأييد. وطالب الاجتماع مجلس الأمن بإعداد تقرير تفصيلي عن الحالة العامة في وسط أفريقيا، على أن يأخذ في الحسبان تحليلات ونتائج بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات توفد إلى المنطقة، وكذلك الأفكار المبتكرة التي ورد ذكرها أثناء مناقشة اليوم.

وأخيرا، أود أن أنوه وأرحب بما لمسته من حماسة شديدة وارتفاع مستوى المشاركة في هذه الجلسة العلنية المعنية بتعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في ميدان صون السلام والأمن.

وأود أن أشكر جميع الذين ساهموا في المناقشة التي أجريناها اليوم. فلقد دلل نقاشنا بوضوح على أن مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة ما زالوا ثابتين في دعمهم لشعوب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

إن ذلك مشجع جدا لبلدان منطقتنا التي أعربت، من خلال ممثليها – حسبما قال أحدهم في وقت سابق – عن توقعات كبرى. وأظهر نقاشنا أننا جميعا عاقدو العزم على العمل، وعلى العمل فورا.

وإنني أناشد الأمانة العامة أن تبدأ العمل كي يسفر عن نتائج في الأشهر المقبلة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.